



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

اشكالية التضخم العالمي وأثره على الاقتصاد الجزائري

دراسة قياسية و تحليلية للفترة 2013-2021

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

نجوم محمد أمين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	الأستاذ (ة): سي محمد فايزة
مشرفا	الأستاذ: لحسن جديدن
ممتحنا	الأستاذ (ة): وهراني عبد الكريم

السنة الجامعية: 2022-2023



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

الموضوع

اشكالية التضخم العالمي وأثره على اقتصاد الجزائر

دراسة قياسية و تحليلية للفترة-2013-2021

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

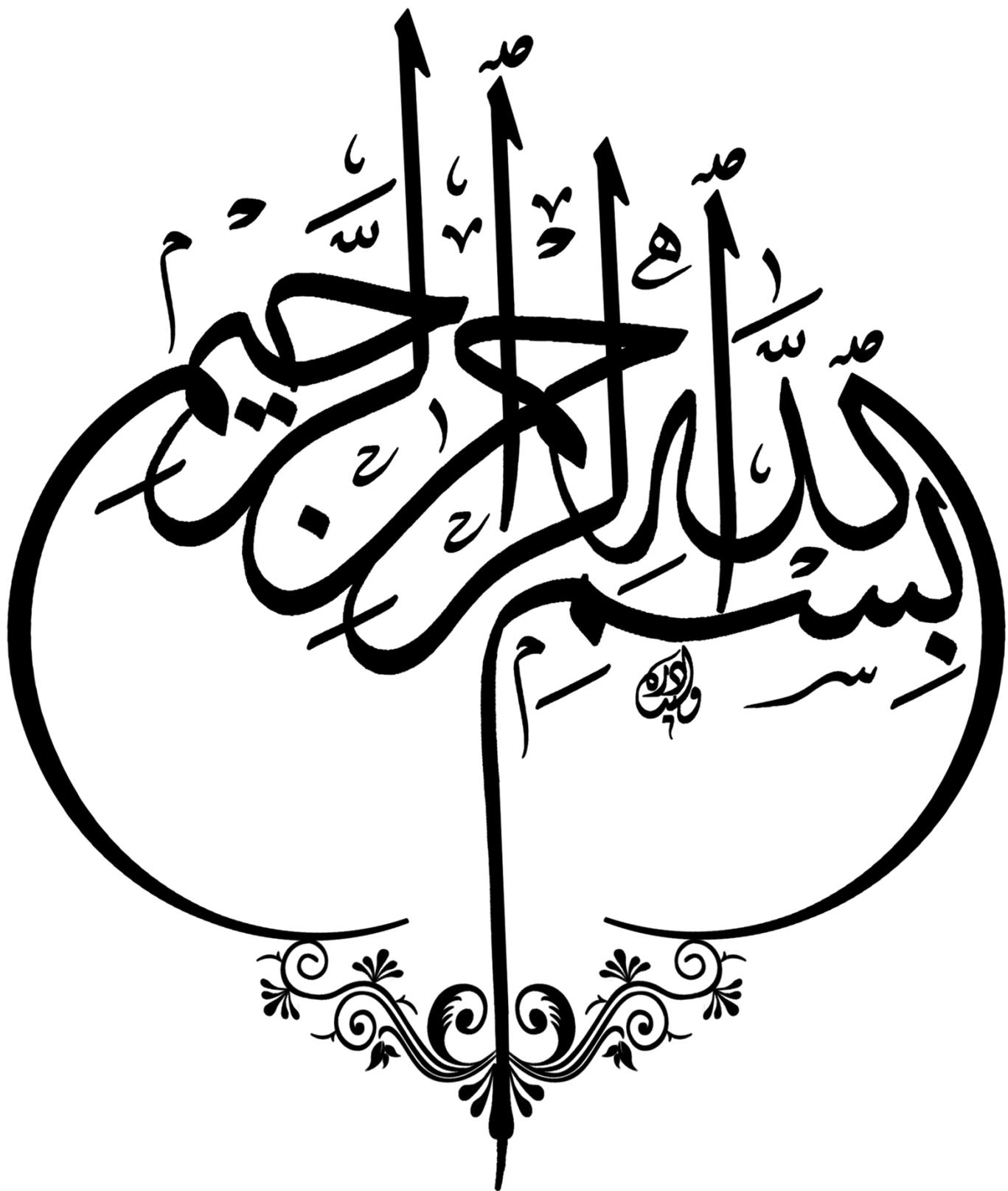
إعداد الطالب:

نجوم محمد أمين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة): الاسم واللقب رئيسا
الأستاذ: لحسن جديدن مشرفا
الأستاذ (ة): الاسم واللقب ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023



الشكر

اشكر الله عز و جل أولا ، له الحمد و له الفضل ما كنت افعل لولا فضل الله
فالحمد لله عند البدء و عند الختام الحمد لله ما انتهى درج و لا ختم جهد و لا
تم سعي الا بفضل الحمد لله على التمام و على لذة الانجاز.

أشكر عائلتي وأساتذتي الكرام و خاصة الأستاذ الفاضل " جديدي

لحسن "الإشراف على هذه الدراسة

كما أتقدم بالشكر والامتنان الى جميع اساتذتي طيلة مشواري الدراسي.

اهداء

الى الايادي الطاهرة التي ازالته من طريقي اشواك الفشل الى من ساندني
بكل حب عند ضعفي الى من رسمولي المستقبل بخطوط من الثقة و الحب .
اليكم عائلتي ...

الى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من
قلبها ومن سعت و شفت لاعم بالراحة و الهناء التي لم تبخل بشئ من اجل
دفعي في طريق النجاح التي علمتني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة اهدي فرحة
تخرجني الى تلك الانسنة العظيمة التي طالما تمنيت ان تقر عينها برؤيتي في
يوم كهذا الى... امي العزيزة و الى من كلل العرق جبينه و علمني ان النجاح لا
ياتي الا بالصبر و الاصرار ... ابي العزيز الى من عرفته معهما معنى الحياة
أخواتي ... صبرين و شيماء الى من بوجودهما اكتسب قوة لا حدود لها أبناء
أخواتي.... آدم، ريان و رباح الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
-	البسمة
I	الشكر
II	الاهداء
III	ملخص
V	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
	أديبات الدراسة حول التضخم العالمي و أثره على النشاط الاقتصادي
6	تمهيد
7	I ماهية التضخم العالمي
7	1.I مفهوم التضخم وأسبابه
11	2.I قياس التضخم
18	3.I أثر التضخم العالمي على النشاط الاقتصادي
22	II الدراسات السابقة
22	1.II الدراسات السابقة في دول العالم
24	2.II الدراسات السابقة في الجزائر
26	3.II ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
28	خلاصة
	الاطار التطبيقي: الدراسة القياسية للتضخم العالمي والنمو الاقتصادي
30	تمهيد:
31	I الدراسة التحليلية لأثر التضخم العالمي
31	1.I تطور التضخم في الجزائر

فهرس المحتويات

36	I. 2. أثر التضخم العالمى على نمو الاقتصاد فى الجزائر
38	I. 3. أثر التضخم العالمى على القدرة الشرائية فى الجزائر
39	II. الدراسة القياسية لأثر التضخم العالمى على اقتصاد الجزائر
39	II. 1. منهجية التقدير
40	II. 2. البرامج المستخدمة والاختبارات لإحصائية المعتمدة فى الدراسة
40	II. 3. نتائج الدراسة القياسية
63	خلاصة
64	خاتمة عامة
68	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.	(01-2)
36	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.	(02-2)
41	نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	(03-2)
44	نتائج تقدير نموذج ADF و PP	(04-2)
45	نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 3, 3, 3, 3)$	(05-2)
47	نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية	(06-2)
47	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	(07-2)
48	نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل	(08-2)
49	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(09-2)
51	نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 0, 0, 0)$	(10-2)
53	نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية	(11-2)
53	نتائج اختبار تصحيح الخطأ	(12-2)
54	نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل	(13-2)
55	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(14-2)
56	نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 1, 4, 1, 2)$	(15-2)
58	نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية	(16-2)
59	نتائج اختبار تصحيح الخطأ	(17-2)

قائمة الجداول

59	نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل	(18-2)
60	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(19-2)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
33	منحنى معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2021	(01-2)
36	منحنى تطور ميزان المدفوعات الجزائري 2013-2021	(02-2)
41	تطور رصيد الميزات التجارية BC	(03-2)
42	تطور التضخم INFTM	(04-2)
46	نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 3, 3, 3, 3)$	(05-2)
48	اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of Squares	(06-2)
52	نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 0, 0, 0)$	(07-2)
55	اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of Squares	(08-2)
57	نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 1, 4, 1, 2)$	(09-2)
61	اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of Squares	(12-2)

الملخص:

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المهتمين بدراسة الظواهر الاقتصادية والنقدية نظرا لتعدد أسبابه و تنوع اثاره، تهدف الدراسة الى توضيح اشكالية التضخم العالمي وأثره على اقتصاد الجزائر خلال الفترة 2013-2021.

و قد تم دراسة أثر التضخم العالمي على اقتصاد الجزائر باستخدام منهجية ARDL، تم التوصل الى وجود أثر سلبي لأثر التضخم العالمي على مختلف متغيرات الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

التضخم العالمي، الاقتصاد الجزائري، ARDL.

Abstract:

Inflation is considered among the economic phenomena that have not been described with a clear and specific definition of those interested in studying economic and monetary phenomena due to the multiplicity of its causes and the diversity of its effects. The study aims to clarify the problem of global inflation and its impact on the Algerian economy during the period 2013-2021.

The impact of global inflation on the Algerian economy has been studied using the ARDL methodology. It has been concluded that there is a negative effect of the impact of global inflation on various variables of the Algerian economy.

Keywords:

World inflation, Algerian economy, ARDL.

مقدمة عامة

تمهيد:

يعتبر التضخم في الوقت الحالي من أهم الظواهر التي تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي عالمياً، وبرزت الفجوات التضخمية خصوصاً في ظل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي.

وأصبح التضخم يشكل خطراً واضحاً وحاضراً في العديد من البلدان، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية بلغ التضخم أعلى مستوياته على الإطلاق خلال أربعين عاماً، ونتيجة لذلك انتهجت البنوك المركزية حول العالم سياسة نقدية متشددة للحد من تلك الضغوط التضخمية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعلى سبيل المثال قام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بنحو ٧٥ نقطة أساس في اجتماعين متتاليين في عام 2022 ، وتبعه عدد من البنوك المركزية بدول العالم مثل دول الخليج العربي السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين، كما بدأ البنك المركزي المصري في اتباع سياسة نقدية متشددة أيضاً تهدف إلى استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم بما يتناسب مع الأهداف القومية المتمثلة في تحقيق مزيد من معدلات النمو الاقتصادي المستدام.

و قد اهتم الخبراء الاقتصاديون من حول العالم بجعل النمو حلاً لمشكلات التنمية، و على رأسها التضخم في ظل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي كاضطراب سلاسل الامداد وأزمة الطاقة، و جائحة كوفيد19 حيث شهد العالم اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي مع نقص المعطيات والبحوث المرتبطة به ما أدى إلى صعوبات في مواجهته إذ أنه يمس جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية، لاسيما التضخم، و أما في ظل الحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في نشوء اتجاهات تضخمية في العالم أجمع أثرت على مسارات النمو الاقتصادي العالمي ودفعت العديد من المؤسسات الدولية إلى تخفيض توقعات النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام وكذلك توقعات النمو في دول العالم وفقاً لدرجة تأثرها بارتفاعات الأسعار.

ولطالما اتبعت السلطة النقدية الجزائرية سياسة اقتصادية شاملة تعتمد على نظام التخطيط المركزي ، وليس للسياسة النقدية أي معنى حقيقي مستقل ، حيث يتم إنشاء مبلغ كبير من المال لتعويض العجز عند تخصيص الموارد ، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة على التضخم والأرصدة الاقتصادية والديون الأخرى، و قد تراجع التضخم السنوي في الجزائر خلل الفترة الأخيرة الى مستوى 2 % خلال 2019 نزولاً من 4.3% خلال 2018، ووصل معدل التضخم في 2022 إلى 9.4% على أساس سنوي مقارنة بـ 7.3% سنة 2021، ويتوقع الصندوق ارتفاع نسبة التضخم إلى 8.66 بالمائة في نهاية العام الجاري.

وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

ما هي تداعيات التضخم العالمي على التضخم الجزائري في ظل الأزمة النفطية و جائحة كورونا؟

➤ الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد أثر للتضخم العالمي على الناتج الداخلي الخام؟
- هل يوجد أثر للتضخم العالمي على رصيد الميزان التجاري للجزائر؟
- هل يوجد أثر للتضخم العالمي على الاقتصاد الجزائري؟

➤ فرضيات الدراسة:

- لا يوجد أثر للتضخم العالمي على الناتج الداخلي الخام.
- يوجد أثر للتضخم العالمي على رصيد الميزان التجاري للجزائر.
- لا يوجد أثر للتضخم العالمي على الاقتصاد الجزائري.

➤ أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أن التضخم ظاهرة نقدية لها آثار من الصعب حصرها تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم و تؤثر عليها ، خاصة الدول المعتمدة على النفط مثل الجزائر، فمن الضروري دراسة هذه الظاهرة للحد من اثارها وانعكاساتها التي تعود على كل من وضعية الميزان التجاري، الكتلة النقدية، والناتج الداخلي الخام .

➤ أهداف الدراسة:

عملت الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- ابراز اثار التضخم على اقتصاديات الدول .
- توضيح تأثير التضخم على الميزان التجاري.
- توضيح أسباب التضخم، و أهم السياسات المنتهجة لتفاديه.

➤ منهجية الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة و تحقيق الأهداف المرجوة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي على النحو التالي:

تم اعتماد المنهج الوصفي للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من قبل و لبناء الإطار النظري حيث قمنا بتعريف مختلف المصطلحات والتقنيات و الطرق لتوضيح محتوى هذه المعطيات واستعمالها كأساس في تحليل الموضوع، من خلال الاعتماد على المراجع والأبحاث العلمية التي تخص الموضوع.

و تم استخدام المنهج التحليلي في بناء الدراسة التطبيقية و تحليل أثر التضخم العالمي على اقتصاد الجزائر.

➤ حدود الدراسة:

حصرت الدراسة في الجزائر قصد ابراز التأثيرات التي تحدثها ظاهرة التضخم على اقتصاد الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة لأخذ بوضعية متغيرات الدراسة خلال الفترة 2013-2021.

➤ محتوى الدراسة:

قصد الإمام بالجوانب الرئيسية للبحث و الإجابة عن الاشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث الى فصلين كالتالي:

الفصل الأول نظري المعنون ب "أدبيات الدراسة حول التضخم العالمي و أثره على النشاط الاقتصادي" تضمن مبحثين:

I. ماهية التضخم العالمي.

II. الدراسات السابقة.

الفصل الثاني تطبيقي المعنون بـ "الاطار التطبيقي: الدراسة القياسية للتضخم العالمي والنمو الاقتصادي" وتضمن مبحثين:

I. الدراسة التحليلية لأثر التضخم العالمي.

II. الدراسة القياسية لأثر التضخم العالمي على اقتصاد الجزائر.

أدبيات الدراسة حول التضخم العالمي
و أثره على النشاط الاقتصادي

تمهيد:

في هذا اليوم وهذا العصر كثيرا ما نسمع كلمة التضخم تتكرر نظرا لأنها ظاهرة مرضية تشكو منها معظم اقتصادات العالم اليوم لما لها من آثار سلبية، إما اقتصاديا أو اجتماعيا.

وتعارضت النظريات المختلفة في تفسير هذه الظاهرة بسبب الفلسفات المختلفة التي تستند إليها، مما يوحي على اختلاف أنواعها حسب قطاعات النشاط، ومن المتفق عليه أن مصطلح التضخم ليس له مفهوم محدد من قبل علماء المالية والاقتصاديين ، حيث يختلف مفهومه من حيث التوقعات، والعينات المدروسة، وتوقيت حدوثه ، وما إلى ذلك .

واستنادا لما سبق تم تقسم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين كالتالي:

I ماهية التضخم العالمي

II الدراسات السابقة

I ماهية التضخم العالمي

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المهتمين بدراسة الظواهر الاقتصادية والنقدية نظرا لتعدد أسبابه و تنوع اثاره و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى كل من مفهوم التضخم، أسبابه و اثاره، و من ثم نتطرق الى قياس التضخم و أثره على النشاط الاقتصادي

1.I مفهوم التضخم وأسبابه

من المتفق عليه أنه ليس لمصطلح التضخم معنى واحدا أو مفهوم محدد عند علماء المالية والاقتصاد حيث تباين مفهومه واختلف من حيث المقصود والعينة المدروسة وزمن محله.

1.1.I مفهوم التضخم

و من جهة أخرى تعددت تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي ، عن طريق العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة حيث منها من ركزت في تعريفها على مظهر التضخم، باعتباره ارتفاع في مستوى العام للأسعار ومثال على ذلك تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما¹، كما عرف أن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية و التطبيقية، و ما يبدو لنا أن تعريف التضخم مهمة صعبة، لاصطدامه الكثير من الغموض والمتناقضات من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس.²

وقصد بالتضخم في الفترة ما بين الحربين العالميتين لدى معظم الدول هو إصدار النقود بصفة مطلقة بغض النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة أما في ما بعد

¹الوزني خالد، الرفاعي أحمد، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة السادسة، دار وائل النشر، عمان، 2003، ص249.

²السعيد فرحات جمعة، "الاداء المالي للمنظمات الاعمال-التحديات الراهنة"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص357.

فتغير المفهوم حيث أصبح المقصود به هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات وهذا راجع أن الواضعين لهذا المعنى قد تأثروا بالمفاهيم والنظريات التي كانت آنذاك.³

وفيما يلي نوجز أهم التعريفات الخاصة بالتضخم:

- التضخم هو: "زيادة محسوسة في كمية النقود".⁴
- والتضخم كظاهرة سعرية يمكن تعريفه بأنه: "ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار أيًا كان سبب الارتفاع (زيادة في العرض النقدي أو عدم التوازن بين حجم النقد المتداول والحجم السلعي)".⁵
- ويعرف كورتير التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع، واستنادا الى بيجوا تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل الوطني أكبر من الزيادات في كمية الانتاج المتحققة. كل هذه التعاريف تؤكد هو أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الاسعار وليس الاسعار العالية، مشير الى حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.⁶

2.1.I أسباب التضخم

حاولت العديد من الدراسات تفسير أسباب التضخم، وأظهرت أنها تتجلى في اختلال معادلة التوازن بين الطلب والعرض وفي بداية القرن العشرين ساهم الاقتصادي مارشال في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب وأوضح أهمية الزمن لتوازن الأسعار؛⁷ ومن جهة أخرى قد أصبح واضحاً أن ارتفاع الاسعار لا يمثل سبباً للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وارجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن ايجازها في:

³ غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة الشباب الجامعي، الاسكندرية، 2000، ص9.

⁴ هاشم فؤاد، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص219.

⁵ مروان عطوان، "مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية"، دار البحث للطباعة والنشر، نشر ايليوس، الجزائر، 1989، ص78.

⁶ ضياء مجيد الموسى، "الاقتصاد النقدي، قواعد-نظم نظريات-سياسات-مؤسسات نقدية"، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة، ص215.

⁷ شهاب مجدي محمود، "اقتصاديات النقود والمال النظرية و المؤسسات النقدية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص88.

❖ التضخم الناتج عن زيادة الطلب:

ان أغلب النظريات الحديثة تفسر التضخم عند وجود افراط في الطلب على السلع والخدمات: أي زيادة الطلب عن العرض عند مستوى معين من الأسعار، ويعتمد هذا التفسير الى قوانين العرض والطلب، حيث أنه يتحدد سعر السلعة عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، وفي حالة الافراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (او زاد بنسبة اقل) يرتفع سعر هذه سلعة.⁸

ولكل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، وهذه القاعدة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، وحتماً افراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي الى ارتفاع سعرها، كما أن افراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي الى ارتفاع مستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب.⁹

وهذا الاختلال يكون نتاج ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة، في حالة عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الانفاق الحكومي الإيرادات، ومنه تضطر الدولة إلى إصدار و طبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الانتاج مما ينعكس على طبع السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج، ويمكن أن يحدث تضخم الطلب ايضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وخلق النقود.

ومن أجل معالجة هذا التضخم تستخدم أدوات السياسة النقدية والمالية من إحداث حالة الانكماش (انخفاض اغلب الاسعار والتكاليف)، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية من خلال إصدار السندات او زيادة الضرائب او الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية¹⁰.

⁸ مروان عطوان، مرجع سابق، ص180.

⁹ صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص247.

¹⁰ عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد باشا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص136.

❖ التضخم الناتج عن انخفاض العرض:

في بداية القرن العشرين، ساهم كل من الاقتصاديين كميردج الكبير و الفريد مارشال في صياغة الادوات التحليلية للعرض والطلب ومن المفيد لفهم أفضل مصطلح للتوازن، وتوضيح الدور الحيوي الذي اعطاه مارشال لعامل الزمن الازم لتوازن الأسعار، وغير أن النظريات التي تؤكد لجانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، ولذلك فقد رافق تطورها تطوراً مماثلاً في النظريات الأخرى تؤكد على جانب العرض، وما اتينا على ذكره في زيادة الطلب ويصلح قولاً في ذكره أيضاً انخفاض العرض. إن عامل انخفاض العرض الكلي لا يكون بالضرورة ناتج عن فائض في الطلب بل هناك عدة عوامل تؤدي إلى هذا الاختلال نذكر منها: ¹¹

✓ الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل؛

✓ عدم مرونة القطاع الإنتاجي؛

✓ النقص في رأس المال المعني.

❖ التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

ينتج هذا التضخم عند ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة في الإنتاج، وهذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومنه يختل التوازن بين ما تدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستنفذه هذه العوامل من نفقات وتكاليف.

وأكثر عامل تأثيراً هو ارتفاع تكلفة الأجور إذ أن هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور الزيادة في إنتاجية العمل، ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للأجور الاسمية، و منه تتدخل النقابات العمالية في رفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل إلى مستواها الحقيقي ومن ثمّ نقل عبئ الزيادة في الأجور إلى المستهلك

¹¹ شهاب مجدي محمود، (مرجع سابق)، ص 88.

عن طريق رفع أسعار منتجاتهم وهكذا يستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف.¹²

❖ استراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:

يظهر هذا في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الاخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع لأسعار السلع والخدمات النهائية من الخارج، مما ينعكس على ارتفاع اسعار بيعها في الاسواق المحلية، اي تستورد الدول وخاصة النامية هذا النوع من التضخم وخاصة العالم الخارجي¹³، نظرا لأن الدول الصغيرة ذات اقتصاديات محدودة لاتستطيع التأثير في تحديد الاسعار.

وهنا يجب التفريق بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث هذا الاخير يعود الى ارتفاع اثمان عناصر الانتاج مثل المواد الأولية الداخلية في انتاج السلع والخدمات المحلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، أما التضخم المستورد فهو يعود الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.¹⁴

I.2 قياس التضخم

يتم قياس التضخم باستعمال عدة مؤشرات أهمها:

❖ الأرقام القياسية للأسعار

هي متوسطات نسبية وزمنية للأسعار حيث تعكس هذه الأرقام التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، والتي تستخدم في الإنفاق على البنود المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين، ويستخدم الإحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية منها:

¹² ضياء مجيد، (مرجع سابق)، ص220.

¹³ اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريفلت، "مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص152.

¹⁴ عبد الناصر العبادي، عبدالحليم كراجه، محمد باشا، (مرجع سابق)، ص138.

- الرقم القياسي لأسعار الجملة.
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة.
- الرقم القياسي للنفقات المعيشية.

رغم هذا يختلف الاقتصاديين في اختيار أفضل أنواع الأرقام القياسية، فمنهم من يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار التجزئة لكونه يعكس القوة الشرائية للمستهلكين والبعض الآخر يفضل استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة لتعبيره عن مستوى معيشة الأفراد، ومن أهم صيغ الأرقام القياسية مايلي:

✓ صيغة لاسبير: la speyres

والوزن هو الكميات في سنة الأساس مقدرة بأسعار سنة الأساس حيث:

$$I = \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100$$

- . **L**: الرقم القياسي. **P1**: سعر السلعة سنة المقارنة . **P2**: .: سعر السلعة سنة المقارنة .
P1: سعر السلعة سنة الأساس. **Q0**: كمية السلعة سنة الأساس.

✓ صيغة باش: Péache

الوزن هنا هو الكميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأساس، حيث:

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n}$$

Q1: كمية السلعة سنة المقارنة.

✓ صيغة فيشر: Fisher

حيث:

F: FISHER

P: Péache. **L**: LASPEYRES.

❖ الرقم القياسي الضمني¹⁵:

يحصل عليه بقسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مائة حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية كما يضم جميع أنواع الأسعار جملة وتجزئة على السواء، ويعبر عنه أحيانا بالمكمش.D2flation ورغم أهميته فهو يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تستطيع حسابه إلا سنويا وفي أفضل الحالات ثلاثيا، وبالتالي لا يكون متاحا إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر.

❖ معامل الاستقرار النقدي:

هذا المعيار ينطلق من النظرية الكمية للنقود التي تعتقد أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي، هي مناخا مساعدا على ظهور التضخم، نتيجة الاختلال بين الانفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات. ويعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية، حيث:¹⁶

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

B : معامل الاستقرار النقدي.

M: نسبة التغير في الكتلة النقدية.

B: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

حيث:

عند $B=0$: هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الخام، وهذا يعني أن الأسعار مستقرة.

¹⁵ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 46-47.

¹⁶ قدي عبد المجيد، (مرجع سابق)، ص 47، 48.

عند $B < 0$ فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع

عند $B > 0$: الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

❖ معيار فائض الطلب¹⁷:

أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي، و يمكن قياس فائض الطلب انطلاقا من المعادلة التالية:

$$D = (CP + CG + I + S)$$

حيث أن :

D: فائض الطلب الخام.

CP: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

CG: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

S: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ومن هذا فإذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة، فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

¹⁷ نفس المرجع، ص 48، 49.

❖ الفجوة التضخمية

تقيس هذه الطريقة الفجوات التضخمية و الفروق بين حجم السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد و بين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين و يمكن حسابها عبر القاعدة التالية:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{الطلب الكاس النقدي} - \text{الدخل الوطني الحقيقي}$$

❖ طريقة فائض المعروض النقدي

تعتمد هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود عبر ايلاج عنصر التغير في حجم الانتاج، و يمكن حساب الفجوة التضخمية كمايلي:

$$F = \Delta M - M/y \times \Delta Y$$

حيث: 18

F: الفجوة التضخمية،

ΔM : التغير في عرض النقود،

Y: الناتج الوطني الاجمالي،

ΔY : التغير في الناتج الوطني الاجمالي،

M/y: الطلب على النقود.

I.2.2 أثر التضخم على النشاط الاقتصادي

كون أن التضخم ظاهرة نقدية فله آثار من الصعب حصرها تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم، وفيما يلي نحاول ابراز أهم هذه الآثار:

❖ الآثار الاقتصادية:

ومنأهم الاثار الاقتصادية نذكر ما يلي:

¹⁸ تيجاني بالقي، "دراسة التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2006، ص216.

✓ فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم:

يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى فقدان القوة الشرائية للعملة ، وهو ما ينعكس في إضعاف الثقة الفردية في وحدة العملة الوطنية وفقدان وظيفة الحفاظ على قيمتها ، مما يؤدي إلى إضعاف دافع الناس للادخار وإضعافه.¹⁹ زيادة في ميلهم للاستهلاك مقابل انخفاض في ميلهم إلى الادخار ، لأن الأفراد قد يميلون إلى زيادة طلب المستهلك على الذهب أو العملة الأجنبية ذات القيمة الثابتة التي يتم تحويلها من الأرصدة النقدية ، أو استخدامها لشراء السلع المعمرة ، أو شراء الأراضي عن طريق المضاربة من أجل الاستفادة من الأرصدة النقدية لديهم قبل أن تنخفض قوتهم الشرائية بسبب تأثيرات التضخم.²⁰

✓ اختلال ميزان المدفوعات:

يظل معدل التضخم السنوي للاقتصاد الوطني مرتفعاً ، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، لأن التضخم يؤدي إلى زيادة أسعار الإنتاج المحلي ، مما يقلل من تنافسية المنتجات المحلية في السوق الدولية ، مما يؤدي إلى تراجع في ميزان مدفوعاتها ليس فقط حجم الصادرات ولكن بسبب التضخم ترتفع أسعار السلع المنتجة محلياً مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة حيث تنخفض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة. المنتجة محلياً ويزداد التأثير على ميزان المدفوعات، حيث على عكس ما تقوم به الدولة لمنع تسرب المزيد من القوة الشرائية بوضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد، فيؤدي بدوره الى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدوديات الكميات المعوضة منها.²¹

✓ حالة من ارتباك في المشروعات التنموية:

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى، فتنجس إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع

¹⁹الروبي نبيل، "نظرية التضخم"، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984، ص337.

²⁰اسماعيل عبد الرحمان، حرري محمد موسى عريفلت، (مرجع سابق)، ص154

²¹الروبي نبيل، (مرجع سابق)، ص345-346.

الترفيية التي يطلبها أصحاب الدخول العالية، كما يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وكذلك المضاربة التجارية. واستمرار هذا الارتفاع يؤدي إلى ارتباك في تنفيذ المشروعات التنموية بسبب استحالة تحرير تكاليف إنشاء المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها.²²

✓ توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:

ان التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع الطاقات الانتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية، لتوفير مختلف السلع، وعادة ما تضع الحكومة الخطط الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات لتحقيق زيادة في معدلات انتاجية تلك الاستثمارات غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك حيث أن زيادة الطلب الكلي لأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الانتاجية التي تحقق أرباحاً مرتفعة، تتمثل في مشروعات لإنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتجاً أرباحاً قدرية.²³

✓ التغيرات في هيكل الانتاج:

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لاتفيد التنمية في مراحلها الأولى لارتفاع الأجور و الأرباح التي تتمتع بطبيعة المضاربة ما ينتج عنه شلل الصناعات الأساسية.

✓ التغيرات في أسعار الفائدة:²⁴

فتقوم بتحديد سعر الفائدة من خلال اضافة علاوة التضخم إلى سعر الفائدة لتعويض الخسارة، و يتم حسابها بالمعادلة التالية لفيشر:

$$r = I - F$$

²² شوتر منهل، العمار رضوان، "النقود والبنوك"، مؤسسة الاء للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص 177.

²³ زكي رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة"، في سلسلة عالم المعرفة رقم 226/الكويت، ص 554

²⁴ سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 46.

R: معدل الفائدة الحقيقي. I: معدل الفائدة الكلي. F: معدل التضخم المتوقع

❖ الآثار الاجتماعية:

تتجلى الآثار الاجتماعية الضارة للتضخم في عملية توزيع الدخل حيث تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وتجذب القوة الشرائية لذوي الدخل التحليلي والدخل الثابت لصالح ذوي الدخل المرتفع والمستثمرين ، ويؤدي انهيار العلاقات الاجتماعية وتعميق التناقضات في القوى الاجتماعية بأشكال مختلفة، لذلك يمكننا شرح هذه الآثار الاجتماعية على النحو التالي:

✓ إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

يؤدي التضخم إلى تغيرات في حصص الفئات الاجتماعية في الناتج القومي الحقيقي، والتي تمثل الوضع الحقيقي للدخل النقدي، وتكون في حالات ثبات الدخل الحقيقي، و كذا انخفاض الدخل الحقيقي.

I.3 أثر التضخم العالمي على النشاط الاقتصادي العالمي

ان الضغوط التضخمية اليوم لا تشعر بها الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل تشعر بها أيضاً غالبية الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وعلى الرغم من اختلاف أسبابها عبر البلدان، فإن مهمة حل المشكلة ستقع في النهاية على عاتق البنوك المركزية الكبرى في العالم.

وعاد التضخم بسرعة أكبر، وارتفع بشكل أوضح، وأثبت كونه أكثر عنادا واستمرارية من كل ما تصورت البنوك المركزية الكبرى في البداية أنه ممكن. بعد أن هيمنت في مستهل الأمر على عناوين الأخبار الرئيسية في الولايات المتحدة، أصبحت المشكلة محور المناقشات السياسية في العديد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى. في 15 من أصل 34 دولة يصنفها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره صندوق النقد الدولي على أنها اقتصادات متقدمة، كان معدل التضخم لمدة 12 شهرا حتى ديسمبر 2021 أعلى من 5%، ولا يقتصر هذا الارتفاع التضخمي على البلدان الغنية، فقد ضربت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية موجة مماثلة، حيث تواجه 78 من أصل 109 من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أيضا معدلات تضخم سنوية أعلى من 5%. الواقع أن هذه الحصص من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (71%) أصبحت ضعف ما كانت عليه تقريبا في عام 2020. وعلى هذا فقد أصبح التضخم مشكلة عالمية - أو شبه عالمية، حيث لا تزال آسيا محصنة حتى الآن.

تتفاوت المحركات الرئيسية للتضخم من بلد إلى آخر، وخاصة عند المقارنة بين الاقتصادات المتقدمة من جانب والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية على الجانب الآخر. فلا تنطبق تشخيصات "فرط النشاط" السائدة في الخطاب الأميركي على العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث كان التحفيز المالي والنقدي في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) محدودا، وحيث كان التعافي الاقتصادي في عام 2021 متأخرا كثيرا عن التعافي في الاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، تختلف أنماط الكساد والتعافي التي استحدثتها الجائحة بشكل ملحوظ عبر مجموعات الدخل في البلدان المختلفة، حيث يُعرّف التعافي على أنه عودة الاقتصاد إلى مستوى نصيب الفرد في الدخل الذي كان عليه في عام 2019. وقد استوفت نحو 41% من الاقتصادات المتقدمة المرتفعة الدخل هذه العتبة في نهاية عام 2021، مقارنة بنحو 28% من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية المتوسطة الدخل، ونحو 23% فقط من البلدان المنخفضة الدخل.²⁵

ومن ناحية أخرى، سوف يستمر انبعث التضخم في تعزيز فجوات التفاوت، سواء داخل البلدان أو بينها، لكن التفاوت بين الاقتصادات المتقدمة والنامية أكبر حتى مما تشير إليه هذه المقارنة، لأن العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية كانت تشهد بالفعل انخفاضات في نصيب الفرد في الدخل قبل الجائحة، في حين كانت الاقتصادات المتقدمة في الغالب عند مستويات عالية جديدة. ورغم أن العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية خفضت تقديراتها للناتج المحتمل على مدار العامين الأخيرين، فليس هناك ما يشير إلى أن الضغوط التضخمية هناك كانت مدفوعة في المقام الأول بفرط النشاط الاقتصادي في أعقاب برنامج التحفيز الضخم.

يتمثل أحد التطورات الشائعة في الاقتصادات المتقدمة والنامية في زيادة أسعار السلع الأساسية إلى جانب ارتفاع الطلب العالمي. بحلول يناير 2022، كانت أسعار النفط ارتفعت بنسبة 77% عن مستواها في ديسمبر/كانون الأول 2020.

من القضايا الكبرى الأخرى التي تؤثر على الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء سلاسل التوريد العالمية، التي تظل متأثرة بشدة بأحداث العامين الأخيرين. كما ارتفعت تكاليف النقل إلى عنان السماء. وعلى النقيض من صدمة الإمداد المرتبطة بالنفط في سبعينيات القرن العشرين، كانت صدمات الإمداد المرتبطة بجائحة كوفيد-19 أكثر تنوعا وإجماما، وبالتالي أشد غموضا، كما يؤكد أحدث تقارير البنك الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي.

²⁵<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/wdt-altkdm-alalmy>

في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ساهم انخفاض قيمة العملات (بسبب انخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل وخفض التصنيف الائتماني للديون السيادية) في إحداث تضخم أسعار السلع المستوردة. ولأن توقعات التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أقل ثباتا وأكثر توافقا مع تحركات العملة مقارنة بحالها في الاقتصادات المتقدمة، فإن العبور من أسعار الصرف إلى الأسعار يميل إلى أن يكون أسرع وأكثر وضوحا.

يتمثل عامل مهم آخر في تضخم أسعار الغذاء. خلال عام 2021، تجاوزت الزيادات في أسعار المواد الغذائية على مدى 12 شهرا 5% في 79% (86 من أصل 109) من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. في حين لم تكن الاقتصادات المتقدمة محصنة ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإن 27% منها فقط شهدت ارتفاعات في الأسعار تجاوزت 5%. الأسوأ من هذا أن تضخم أسعار الغذاء يضرب في عموم الأمر البلدان المنخفضة الدخل أيضا (والأسر الأقل دخلا في كل مكان) بشدة، مما يجعله يرقى إلى مستوى الضريبة التنازلية. يمثل الغذاء حصة أكبر كثيرا من متوسط سلة استهلاك الأسر في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وهذا يعني أن التضخم في هذا الاقتصادات من المرجح أن يثبت كونه متواصلا. وسوف تُترجم أسعار الطاقة المرتفعة اليوم بشكل مباشر إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية غدا (بسبب ارتفاع تكاليف الأسمدة، والنقل، وما إلى ذلك). بالرغم أن أغلب الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لم تعد تثبت أسعار الصرف. كما كانت تفعل أثناء سنوات التضخم في سبعينيات القرن العشرين. فإن نطاق السياسة النقدية "المستقلة حقا" في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة يظل محدودا، على الرغم من تعويم أسعار الصرف. ولم يُعد خطر استيراد هذه الاقتصادات للتضخم من المراكز المالية العالمية من بقايا الماضي. الواقع أن السمة الأكثر بروزا في التضخم اليوم هي انتشاره في كل مكان. في غياب خيارات السياسة العالمية لحل ارتباكات سلاسل التوريد، تُترك مهمة معالجة التضخم للبنوك المركزية الكبرى. وبينما تستعد الولايات المتحدة للخضوع لقدرة معتدل من إحكام السياسات (وفقا للمعايير التاريخية) في عام 2022، فإن هذا من غير المرجح أن يكون كافيا لكبح جماح نمو الأسعار. كما ثبت بالوثائق، أنا وكينيث روجوف، في دراسة بحثية نشرناها في عام 2013، فإن قدرا كبيرا من استمرار التضخم في السبعينيات كان راجعا إلى ميل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى القيام بأقل القليل من الجهد، بعد فوات الأوان (إلى أن وصل بول فولكر). من المؤكد أن الاستجابة السياسية الأفضل توقيتا والأكثر قوة من جانب البنوك المركزية الكبرى لن تكون بشرى سارة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في الأمد القريب. فسوف تواجه أغلبها تكاليف تمويل أعلى، وقد يصبح اندلاع أزمات الديون في بعضها أكثر ترجيحًا. بيد أن التكاليف الأبعد أمدا المترتبة على تأخير العمل ستكون أعظم. بسبب فشل الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة في التصدي للتضخم بسرعة في سبعينيات القرن العشرين، احتاجت هذه البلدان

في نهاية المطاف إلى سياسات أشد قسوة، والتي قادت إلى ثاني أعمق ركود في تاريخ أميركا بعد الحرب، فضلا عن أزمة الديون في البلدان النامية.²⁶

I.3.3. أثر الحرب الروسية الأوكرانية على التضخم العالمي

في أسرع مؤشرات السلبية على الاقتصاد العالمي، أدت الحرب الروسية على أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية لتتجاوز 120 دولارًا للبرميل، ثم بدأت في التراجع بعد يونيو/تموز 2022، إلا أنه لا يزال يكتنفها الغموض، على الرغم من وصولها لسقف 80 دولارًا للبرميل، وقد صاحب أزمة الطاقة ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية؛ بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، لكون الدولتين مصدرتين للنفط والغذاء، وتسبب تأخر حركة السفن من البلدين، في حدوث أزمة حقيقية، أضرت بالعديد من الدول النامية والأقل نموًا، ولذلك شهدت الموازنات العامة لكثير من الدول عمليات إرباك، لمحاولات التأقلم مع مستجدات التضخم، التي ضربت كل النشاطات والقطاعات الاقتصادية، وهنا برزت أهمية أن يكون لدى اقتصاديات الدول رصيد من الاعتماد على الذات تنمويًا، ووجود خطة بديلة لتوفير نسب عالية من السلع، التي يتم الاعتماد عليها من خلال الاستيراد.²⁷

وفي ضوء ارتفاع معدلات التضخم عالميًا، تحمّلت الدول النامية موجة إضافية في إطار ما يُعرف بالتضخم المستورد، بسبب اعتماد الدول النامية والأقل نموًا على استيراد العديد من السلع الأساسية من الخارج، لذلك عانت غالبية الدول العربية من ارتفاع معدلات التضخم خلال عام 2022، وقد يكون انخفاض أسعار النفط في السوق الدولي مؤخرًا أسهم في تخفيض معدلات التضخم خلال عام 2023.

خاصة أن انخفاض سعر النفط مصحوبًا بانفراجة ملموسة في خروج السلع الغذائية والنفط من أوكرانيا وروسيا، حسب اتفاق إسطنبول، الذي بموجبه توصلت تركيا وروسيا وأوكرانيا تحت رعاية الأمم المتحدة، على تأمين خروج السفن المحملة بالنفط والغذاء إلى كل دول العالم، بل طالبت روسيا بأن تشمل الاتفاقية سلعة أخرى.

ومن الملامح البارزة لعام 2022، تلك السياسة النقدية التي اتبعتها أميركا من ارتفاع سعر الفائدة لتكون محدود 4.5%، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار أمام جميع العملات للدول الأخرى، وهو ما استجلب ارتفاع التضخم بسبب انخفاض قيمة العملات المحلية في العديد من الدول النامية، وهو ما حدث في العديد من دول المنطقة؛ مثل: مصر وتونس وسوريا ولبنان.

²⁶<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/wdt-altkdm-alalmy>

²⁷<https://www.aljazeera.net/>

II الدراسات السابقة

1.II الدراسات السابقة في دول العالم

➤ دراسة (Hughes, Liu&Zhange,2003): بعنوان "التضخم وسعر تبادل العملات

الأجنبية و التشدد في تقييم حقوق الملكية"

وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى صحة تحديد قيمة الشركة تحت مبدأ التكلفة التاريخية، واعتمدت الدراسة على المقارنة بين نتائج بعض الدراسات في موضوع التضخم وقد تمت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

✓ انتقاد مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول لأنها تم لآثار التضخم.

✓ أثناء فترات التضخم المرتفع يمثل تقييم الأصول على أساس مبدأ التكلفة التاريخية مشكلة كبيرة لدى الشركة.

➤ دراسة (رجاء عزيز بندر، 2006) بعنوان: "استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان

نامية في السياسة النقدية"

قامت هذه الدراسة باستهداف سياسة التضخم وتوضيحا لظروف التي تطورت فيها أنذاك، تم تقييم أداء سياسة استهداف التضخم وتهتم الدراسة بعرض بعض تجارب الدول النامية التي طبقت هذا الاطار لإدارة السياسة النقدية.

وتوصلت هذه الدراسة هي تميز سياسة استهداف التضخم بعدة مزايا أهمها قدرة السياسة النقدية على المحافظة على استقرار الأسعار في المدى الطويل، حيث لا تجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف اذ لم توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حيث يتمكن من تحقيق المعدلات أو المدى المستهدف عن التضخم لذا يتطلب أحداث اصلاحات عن أدوات السياسة النقدية والعمل على إيجاد نماذج احصائية قياسية تربط اتجاهات التضخم بسلوكيات السلطات النقدية من خلال التغيير في بعض أدواتها النقدية.

➤ دراسة (أحمد محمد عادل عبد العزيز، 2008) بعنوان "أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر سعر الفائدة على التضخم وقياسه، من خلال التحليل النظري والقياسي لجوانب العلاقة بينهما والوقوف على طبيعتها، وهو الأمر الضروري لإمكان صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة التي تسمح بمواجهة الآثار السلبية المترتبة عليهما، وتم استخدام المنهج الوصفي و .

وأهم النتائج المتوصل اليها ان يعد التضخم أحد أخطر الأمراض الاقتصادية في ظل عدم وجود علاج شافٍ منه حتى الآن ، أما عن العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم في الواقع العملي، فمن المعروف إحصائياً أن سعر الفائدة والتضخم يرتفعان معاً وينخفضان معاً.

➤ دراسة (سعدون حسين فرحان، 2021) بعنوان "امكانيات النمو في ظل استهداف التضخم في دول شرق اسيا "اندونيسيا نموذجاً"

هدفت الدراسة الى معرفة مدى حقيقة تمكن سياسة استهداف التضخم في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في دول شرق اسيا متخذاً من اندونيسيا نموذجاً، و تم استخدام ادوات التحليل الكمي ابتداءً باختبار استقرارية البيانات لتعزيز البحث والوصول الى هدفه. جمعت البيانات الخاصة بالبحث بالاعتماد على منشورات البنك الدولي، وقد غطى البحث المدة (1990-2019) . توصلت الدراسة الى عدد من النتائج والمقترحات كان من اهمها:

- يساهم إطار استهداف التضخم في دعم مستويات أداء الاقتصاد الكلي من خلال دوره في تقليل التقلبات في النمو الاقتصادي بعد اتجاه عدد من البنوك المركزية في شرق أسيا لتطبيق تلك الاستراتيجية.

➤ دراسة (مصطفى حامد رضوان، عصام أحمد البدري، 2023): بعنوان: "دورالتضخم بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2021) ."

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و توضيح دورالتضخم بالنمو الاقتصادي في مصر في ظل مجموعة من الصدمات و التحديات الداخلية و الخارجية و على رأسها أزمة الزمة سلاسل الامداد و الشحن الدولية حرب الروسية الأوكرانية ، و تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أدبيات الدراسة و المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب القياسي في الاختبار و التقدير. و توصلت الدراسة

الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري، و كذا كدت نتائج اختبار السببية لجرانجر على وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط من معدل التضخم الى التغير في معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

2.II الدراسات السابقة في الجزائر

➤ دراسة (المحمد بن عدة، 2017): بعنوان "واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001/2014"

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لسياسة استهداف التضخم والتي انتجتها السلطة النقدية الجزائرية بعد إتباعها لسياسة النقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق البرامج التنموية الثلاثة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التحكم في المستوى العام للأسعار و بالتالي تحقيق استقرار دائم لمؤشرات الاقتصادية الكلية وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: إن عدم توفر شروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري حال دون تحقيق النتائج المرجوة لكن يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل على مراحل على أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذها

➤ دراسة (بولعراس صلاح الدين، 2020): بعنوان "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواجهة البعدية"

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، و توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصاد الجزائري الذي تفاقم تأثيرها الجائحة بسبب تدورأسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات، كما خلصت الدراسة إلى تامين السياسة الاقتصادية للجزائر في استجابتها لتداعيات الجائحة كما تم اقتراح مجموعة من الحلول لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار هذه الأزمة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في تحقيق الرفاه والتطور.

➤ دراسة (العيفة الويزة، 2020) بعنوان، "أثر المتغيرات النقدية على معدل التضخم في اطار استهداف التضخم دراسة . الجزائر للفترة 2017-2020:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأساسية حول سياسة استهداف التضخم وتبسيطها وعلاقتها بالسلطة النقدية الجزائرية لتبني هذه السياسة، حيث ركزت سياسة استهداف التضخم على معدل التضخم في حد ذاتها كما استهدفت توطئة للتأثير على المستوى العام للأسعار. عارفاً لجلال الطويل، ظهر تلاً ولة رة في نيوزلندا سنة 1990 ولاقت نجاحاً كبيراً في تحقيق استقرار الأسعار، حيث استخدمت الباحثون أسلوباً بين رئيسيين في هذه الدراسة وهما أسلوب الوصف والتحليل والأسلوب الكمي، وقد توصلوا لباحثين الخلاصة مفادها أن الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى تطوير الأسواق المالية إضافة إلى الموضوع عندما ذكر كفاءة للتنبؤ بمعدل التضخم وهذا من أجل تحقيق استقرار الأسعار في الجزائر لجلال الطويل.

➤ دراسة (شباب زينب، طالي الميسوم، 2022)، بعنوان، "تأثير فيروس (كوفيد 19) على التضخم في الجزائر .

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تأثير كوفيد 19 على معدلات التضخم في الجزائر، من خلال معطيات شهرية للفترة فيفري 2020-أوت 2021 وذلك باستخدام المنهج القياسي و بالتحديد نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، تحليل التباين و دوال الاستجابة لرد الفعل، و اعتمدت الدراسة على متغير عدد حالات كوفيد 19 في تفسير تحركات معدلات التضخم، و توصلنا إلى نتيجة أن حدوث صدمة بمقدار انحراف معيار واحد في متغير عدد حالات الكوفيد 19 في الجزائر و تؤثر بشكل عكسي ودائم على معدل التضخم و بينت نتائج تحليل التباين أنه في الفترة الأولى حدوث صدمة في عدد حالات كوفيد 19 تساهم بنسبة قدرها حوالي 84% في تقلبات معدلات التضخم في الجزائر.

II.3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة، هو في بناء البيانات للدراسة بحيث تم انتقاء بيانات حديثة لبناء هذه الدراسة الحالية نظرا لأن التضخم يختلف حسب قطاعات النشاط، وليس له مفهوم محدد من قبل علماء المالية والاقتصاديين، حيث يختلف مفهومه من حيث التوقعات، والعينات المدروسة، وتوقيت حدوثه ، وما إلى ذلك....

ومن خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت معوقات البحث العلمي وعلى الرغم من اختلاف بيئة كل دراسة، أنواعها، وطرق دراستها واستعمالها لعدة متغيرات، إلا أنها أظهرت نتائج ودلالات علمية قيمة نوضحها على النحو الآتي:

➤ من حيث أهداف الدراسات:

هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف إلى المقارنة بين عدة دراسات سابقة للتضخم وقد تمت الدراسة في الولايات المتحدة ، وكذا هدفت إلى تناول الإطار العلمي لمحاكاة التضخم من خلال ما نشرته الجامعات المهنية والعلمية مثل FASB ، ومن بين هذه الدراسات هدفت إلى تحليل أثر سعر الفائدة على التضخم وقياسه، بينما الدراسة الحالية سعت إلى التعريف بالتضخم والنظريات المفسرة له، إلى جانب التطرف للوسائل و الاجراءات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة ومعالجة التضخم

➤ من حيث مناهج الدراسات

كل من الدراسات السابقة و الدراسة الحالية اتبعت المنهج الوصفي و التحليلي، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية لاستعراض أهم التغيرات الاقتصادية في الجزائر أثناء فترة الدراسة أما في الجانب التطبيقي فقد استخدم فيه نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL.

➤ من حيث عينات الدراسات :

انقسمت الدراسات السابقة إلى فرعين فرع أقيم في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و فرع آخر في الدول النامية مثل دراسة حالة مصر و اليمن.

خلاصة:

يلعب تأثير التضخم على الاقتصادات الوطنية دوراً مهمّاً، اعتماداً على تأثيره على درجة النمو الاقتصادي وتعرض تلك الاقتصادات للعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وازدياد الاختلالات الهيكلية.

وكما ذكرنا انفاً أن تعريفات التضخم قد تعددت الا أنها تشير في مجملها الى حدوث ارتفاعات متوالية في الاسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية في الوحدة العملة الوطنية.

و التضخم يرتبط بشكل عام بزيادة السيولة المحلية للاقتصاد الوطني، وزيادة الإنفاق العام، وزيادة الاستهلاك المحلي، ودور العوامل الخارجية، كما تلعب الاختلالات الهيكلية دور مهم في إخفاء الضغوط التضخمية بسبب علاقات النمو المختلفة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

الاطار التطبيقي:

الدراسة القياسية للتضخم العالمي و

النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد أن تم تسليط الضوء على ظاهرة التضخم بأسبابها و آثارها على الاقتصاد، سوف نتطرق من خلال هذا الفصل الى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري.

حيث يمكن تقسيم التحليل لقسمين رئيسين الأول يتمثل في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، والقسم الثاني يتمثل في تطبيق أنسب الصيغ و المعايير التي توصل لها الفكر الاقتصادي لقياس التضخم و التي توضح لنا سرعة الحركة لظاهرة التضخم و مصادرها من أجل تشخيص حالة التضخم.

و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين رئيسيين كالتالي:

I الدراسة التحليلية لأثر التضخم العالمي

II. الدراسة القياسية لأثر التضخم العالمي على الاقتصاد الجزائري

I الدراسة التحليلية لأثر التضخم العالمي

لطالما اتبعت السلطة النقدية الجزائرية سياسة اقتصادية شاملة تعتمد على نظام التخطيط المركزي ، وليس للسياسة النقدية أي معنى حقيقي مستقل ، حيث يتم إنشاء مبلغ كبير من المال لتعويض العجز عند تخصيص الموارد ، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة على التضخم والأرصدة الاقتصادية والديون الأخرى.

1.I تطور التضخم في الجزائر

وفي نهاية الثمانينيات ، يمكننا التمييز بين ثلاثة مؤشرات أساسية للاقتصاد الجزائري: وجود فائض كبير في السيولة النقدية ، والطلب الداخلي الزائد على النقد ، وركود العرض الداخلي للسلع ، والتي يعتقد بعض المحللين الاقتصاديين أنها ساهمت في الضغوط التضخمية في الجزائر. ويمكن تلخيص أهم العوامل في الأسباب التالية:²⁸

➤ توسع الإنفاق الكلي في الجزائر:

من أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع الأسعار في جميع مراحل الاقتصاد الجزائري سياسة التوسع الاستهلاكي وأنماط الاستثمار المعتمدة، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على المستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الانتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.

➤ الزيادة في التكاليف الإنتاجية:

من أهم الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج في العديد من القطاعات في الجزائر هو المستوى المنخفض للإنتاجية ، وهو ما يرفع الأسعار ، خاصة عندما لا يكون هناك حد لسعر المنتج النهائي ، والذي يمكن للمنتجين نقله إلى المستهلكين. في شكل زيادة التكاليف الإضافية القادمة. تراكم الأسعار واحتكارها. تشمل الإنتاجية جميع العوامل المؤثرة ومكونات الناتج النهائي وغير النهائي للسلع والخدمات في المجتمع ، مثل إنتاجية العمالة البشرية ، وإنتاجية الأصول الثابتة ، وإنتاجية الأرض ، وما

²⁸Benachenhou Mourad, Inflation, dévaluation, marginalisation, Dar Echarifa, Alger, 1993, p: 05.

إلى ذلك. بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الأجور ، والتي تزيد من تكلفة الاقتصاد الجزائري ، فإن أي محاولة لرفع الأجور تؤثر على مسار الإنفاق ، مما يساهم في ظهور اتجاهات تضخمية جديدة.

➤ التوسع النقدي غير المراقب والعجز في الميزانية:

في أوائل السبعينيات ، تطلبت سياسة التنمية الجزائرية مستويات عالية بشكل غير متناسب من رأس المال لتحقيق مشاريع الاستثمار والرقابة ، مما دفع الدولة إلى اللجوء إلى الديون ، واستخدام الأدوات المالية والتوسع في الإصدار النقدي - حتى بدون تعويض بالذهب والعملات الصعبة ، وهو ما يؤدي إلى زيادة وحدة العملة خلال دورة العمل. التضخم الناتج عن طباعة النقود غير المنضبطة هو نتيجة منطقية للمصدرين الأولين للتضخم بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي ، وتدهور الدين العام ، والعجز الدوري في الميزانية ، إذا لم تؤدي الزيادة في الاستهلاك إلى ارتفاع الأسعار.

المصادر الداخلية للتضخم ، على الرغم من وفرتها ، لم تؤدي إلى ضغوط تضخمية قوية ، مثل تلك الناجمة عن مصادر التضخم الخارجية ، مثل التضخم المستورد ، ودور أسعار صرف العملات ، وأسعار الفائدة الدولية ، والديون الخارجية وأسعار السلع الأساسية، والمنتجات البترولية وخاصة أسعار النفط الخام.

ويمكن القول أن تضخم الاقتصاد الجزائري من النوع التضخمي. تحت الإدارة الاقتصادية، وذلك بسبب القيود الكبيرة المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين ومستوى معيشتهم، ولذلك عرف المستوى العام للأسعار عند الاستهلاك استقرارا خلال هذه المرحلة إلى غاية الثمانينات.

1.1.I تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2013-2021)

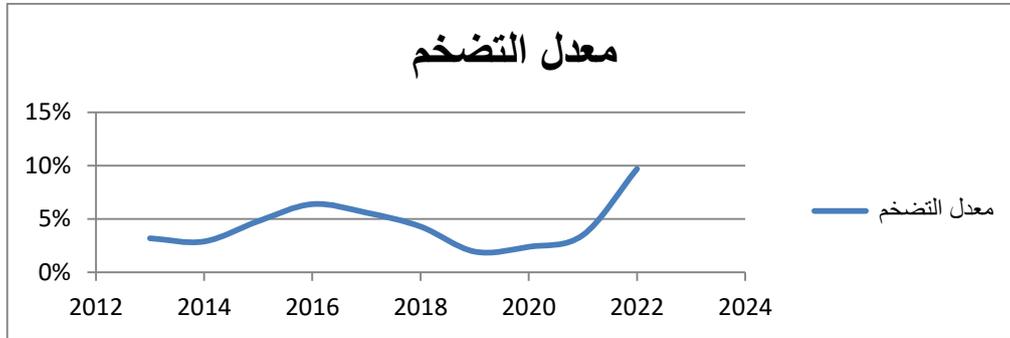
لتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري يمكن تقسيم التحليل لقسمين رئيسين الأول يتمثل في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، والقسم الثاني يتمثل في تطبيق انصب الصيغ و المعايير التي توصل لها الفكر الاقتصادي لقياس التضخم و التي توضح لنا سرعة الحركة لظاهرة التضخم و مصادرها من أجل تشخيص حالة التضخم.

الجدول رقم (2-01): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.

وحدة %					
2017	2016	2015	2014	2013	السنة
5,6	6,4	4,8	2,9	3,2	معدل التضخم
	2021	2020	2019	2018	السنة
	3,5	2,4	1,95	4,3	معدل التضخم

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم (2-01): منحنى معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-01)

من خلال معطيات الجدول رقم (2-01) و الشكل (2-01) نلاحظ في سنتي 2013 و 2014 انخفاض معدل التضخم إلى 3,2% في 2,9% على الترتيب، وبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012. وعقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4,8% في سنة 2015 ثم 6,4% في سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة....)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

أما خلال الفترة (2017-2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ 8,38% و 11,10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,3% في سنة 2018 مقابل 5,6% في سنة 2017، ليلعب 1.95% في سنة 2019، ويرجع هذا الإنخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية.

أما خلال الفترة (2020-2021) فقد شهد معدل التضخم ارتفاع معتبر حيث بلغ 2.4% و 3.5% على التوالي وهذا نتيجة تظافر ظاهرتان لدفع الأسعار الى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قواي ولاسيما أسعارالمنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى، تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولاسيما الحبوب ومنتجات الألبان، التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة.

I.1.2 أثر التضخم العالمي على الاقتصاد الجزائري

يرى بعض المحللين الاقتصاديين انه من اهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الاسباب التالية:²⁹

- التوسع في مكونات الانفاق الكلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص و العام و الانفاق الاستثماري.
- الزيادة في تكاليف الانتاج خاصة ان اغلب المواد الاولية مرتبطة بالاستيراد بنسبة كبيرة.
- التوسع النقدي غير المراقب و دور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقمه.

و ينجم عن التضخم مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وكذلك تأثيراتها السلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيراتها الايجابية على

²⁹ صالح تومي، "النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002، ص 309-310.

فئات أخرى في آن واحد، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها، ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم العالمي في الجزائر فيما يلي:³⁰

➤ أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي:

تتمثل إحدى الوظائف التي تؤديها الأسعار في أنها الوسيلة التي يتم من خلالها تنظيم المعاملات والتبادلات لتخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل القومي. يتكون من مجموع السلع والخدمات المتوفرة بالفعل لهذه الإيصالات النقدية. خلال فترات التضخم، يستمر الدخل النقدي في النمو بمعدل يتجاوز نمو الدخل الحقيقي. توزيع الدخل الحقيقي لأن دخول الفئات المختلفة في المجتمع تنمو بمعدلات مختلفة، فإن بعض الفئات تزيد دخولها على حساب البعض الآخر، ونتيجة لذلك تشمل هذه الظاهرة توزيع الدخل الثابت الذي يمثله الموظفون والمتقاعدون وغيرهم ممن يمثلون الغالبية العظمى من المجتمع، الحرمان والبؤس الذي يعاني منه فئة كبيرة من الناس يمثلهم من يكسبون المال، بحيث يتأخر دخلهم النقدي عن ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدخل المتغير من التجار والمنتجين.

➤ أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى تدفق رأس المال إلى قطاعات النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية المبكرة، لأن الزيادات في الأسعار والأجور ومستويات الربح في قطاعات الإنتاج التي تستخدم للاستهلاك أو طبيعة المضاربة ستجذب رأس المال إلى النفقات لأنشطة الإنتاج والاستثمار في هذه القطاعات مثل الخدمات والسلع الترفيهية ومواد النقل التي تنتجها السياحة وجزء كبير من الأموال المستخدمة في تجارة الواردات وتجارة الجملة والتجزئة والمضاربة في أسعار الأراضي وبناء القصور...، بينما سجل معدل التضخم في تلك الفترة ساعد قطاع الخدمات والتوزيع على التفوق في أداء إنتاج السلع. ويؤدي معدل نمو القطاع إلى اختلالات في قطاعات الاقتصاد. أدى تدهور مستويات إنتاجهم إلى انقطاع إمدادات المواد الخام والمعدات، وارتفاع التكاليف ومشاكل أخرى، مما أدى في النهاية إلى إغلاق العديد من المؤسسات الجزائرية والطرده شبه الجماعي للعمال.

³⁰عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص:459.

2.I أثر التضخم العالمي على النمو الاقتصادي في الجزائر

➤ أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

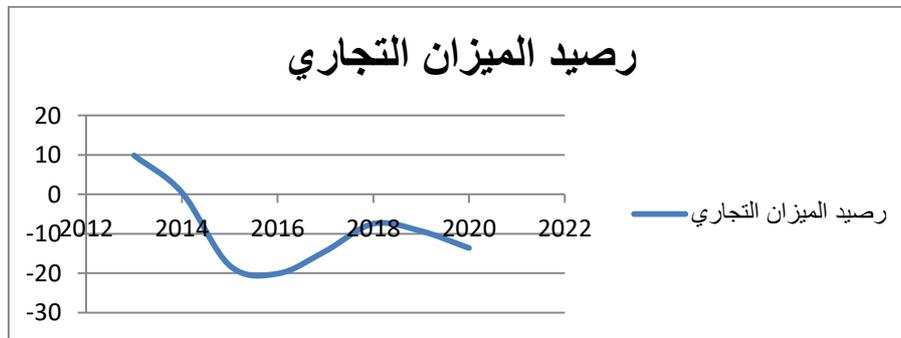
يخلق التضخم عجزًا في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الطلب على الواردات وانخفاض حجم الصادرات.

الجدول رقم (2-02): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2013-2021.

الوحدة مليون دولار	السنوات	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
	2013	-54,987	64,867	9.880	-118%
	2014	-59,670	60,129	0.459	-101%
	2015	-52,649	34,565	-18.083	-66%
	2016	-49,437	29,309	-20.128	-59%
	2017	-48,981	34,569	-14.412	-71%
	2018	-48,573	41,115	-7,458	-85%
	2019	-44,632	35,312	-9,320	-79%
	2020	-35,547	21,925	-13,622	-62%
	2021	-37,464	38,558	1,094	103%

المصدر: <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation>

الشكل رقم (2-02): منحى تطور ميزان المدفوعات الجزائري 2013-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-02)

من خلال معطيات الجدول رقم (02-2) نلاحظ تسجيل فائض تجاري معتبر حيث وصل الى 9.880 مليون دولار سنة 2013 حيث عرفت أسعار البترول في هذه السنة ارتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة كما ساهم استقرار الواردات في ذلك التحسن. الا أن هذا الرصيد انخفض في السنة التالية ليصل الى 0.459 مليون دولار عام 2014 و استمر في هذا الانخفاض في السنوات التالية ليصل 18.083- مليون دولار سنة 2015، و20.128- مليون دولار سنة 2016، وذلك راجع الى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط و كذلك الى انخفاض حجم صادرات المحروقات، و حقق الميزان التجاري ارتفاع ملحوظ في سنة 2017 حيث بلغ 7,458- مليون دولار، و قد بلغ 9,320- مليون دولار سنة 2019، و قد وصل رصيد الميزان التجاري الحد الأدنى له خلال فترة الدراسة ليصل الى 13,622- مليون دولار عام 2020 و هذا راجع الى تأثير جائحة كورونا، وعلى عكس سنة 2021 التي حقق فيها الميزان التجاري فائضا متزايدا حيث وصل الى حوالي 1,094 مليون دولار و هي قيمة معتبرة، أما عن معدل التغطية فبلغ نسبة 103%، و الى جانب هذا نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالفترة محل الدراسة، ويظهر هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري وجود خلل كبير يكرس استمرار ارتفاع معدلات التضخم، فالواردات تعتبر قناة هامة لنقل التضخم العالمي الى الاقتصاد الوطني وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنى أعلاه حيث سجلت واردات الجزائر من السلع و الخدمات خلال فترة الدراسة انخفاض ملحوظ.

➤ أثر التضخم على التجارة الخارجية:

في ظل غياب الموارد النقدية الخارجية والعملية الصعبة، تؤدي التأثيرات السابقة للتضخم والعجز الناتج في ميزان المدفوعات إلى خنق مراكز الإنتاج الداخلية، الأمر الذي سينعكس على التجارة الخارجية³¹.

➤ إعادة التوزيع الحقيقي بين الدائنين والمدنيين:

الدائنون هم أول من يتأثر بهبوط قيمة عملتهم، فيتم إرجاع عملتهم إليهم بأقل من القوة الشرائية الممنوحة لهم، لذلك في هذه الحالة يكون من المنطقي أن يكون المدين هو المستفيد من التضخم. يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض القيمة الحقيقية لرأس مال الدين العام والفائدة، بحيث إذا ارتفع مستوى السعر بنسبة معينة وأرصدة ميزانية الحكومة، تنخفض القيمة الحقيقية لديونها بنفس النسبة، إما عن طريق خصم

³¹ مروان عطوان، مرجع سابق، ص 191.

الضرائب. التي لم يتم تحديد أدواتها بشكل جيد ، أو من خلال الاستمرار في الاقتراض واستخدام التضخم التعويضي الضريبي هو الطريقة والطريقة الرئيسية للاستفادة أكثر فأكثر من المد التضخمي.³²

3.I أثر التضخم العالمي على القدرة الشرائية في الجزائر

➤ أثر التضخم على الادخار:

تؤدي زيادة معدل التضخم إلى إضعاف ثقة الفرد بالمال وإضعاف الحافز على الادخار ، لأنه إذا كانت قيمة النقود تميل إلى التدهور، يبدأ المال في فقدان وظيفته كمخزن للقيمة ، و تزيد التفضيلات الفردية للسلع (الاستهلاك) أكثر من التفضيلات المالية (المدخرات ، والتوازن الموجود لديهم). إنهم يميلون إلى تحويل نقودهم إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة و شراء السلع المعمرة مثل الإلكترونيات والعقارات ، وهو ما يحدث بالفعل ، حيث تميل العديد من الأسر الجزائرية إلى شراء أكثر مما تحتاجه على أساس يومي من أجل الادخار ، مما يؤدي إلى لمزيد من الزيادات في الأسعار. للحفاظ على قوتهم الشرائية ، يلجأ أصحاب الدخل المرتفع إلى شراء المعادن النفيسة والسيارات الفاخرة والمساكن وأراضي البناء ، والتي تميل أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع من السلع والخدمات الأخرى.³³

➤ أثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين:

والتضخم هو تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود ولا يعني تخفيض القوة الشرائية بقدر ما، وهذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة، وتأثيره في توزيع المداخيل ليس محايدا، حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الاقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء، حيث المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغير في قيمة النقود بالانخفاض وظيفه النقود كمخزن للقيمة فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت وبالعكس المقترضون هم

³² اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص: 155.

³³ اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، (مرجع سابق)، ص 155

المستفيدون من انخفاض قيمة النقود، لأنهم يسددون القرض بقيمته الاسمية، والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.³⁴

➤ أثر التضخم على توزيع الثروة:

يعمق التضخم التفاوت في توزيع المداخيل والثروات، تنتقل ملكية الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية، فينتج موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.³⁵

II. الدراسة القياسية لأثر التضخم العالمي على الاقتصاد الجزائري

1.II منهجية التقدير

قمنا بدراسة لأثر التضخم العالمي على كل من الناتج الداخلي الخام و التضخم في الجزائر و رصيد الميزان التجاري من خلال ثلاث نماذج:

النموذج الأول: الناتج الداخلي الخام:

$$PIB = (infm, exp, IMP, oil, M_2)$$

النموذج الثاني: رصيد الميزان التجاري

$$BC = (infm, oil, Te)$$

النموذج الثالث: التضخم في الجزائر:

$$Ipc = (infm, M_2)$$

البيانات مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر، بالإضافة إلى إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وهي بيانات فصلية للفترة 2013-2021.

³⁴ بوشاشي، بوعلام، مرجع سابق، ص: 237

³⁵ جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، "النقود و البنوك"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و الطباعة، عمان، 2002، ص 133.

تم تقدير النماذج من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تم التقدير باتباع منهجية ARDL باستعمال برنامج EViews.

II.2 البرامج المستخدمة والاختبارات الإحصائية المعتمدة في الدراسة

II.2.1 البرامج المستخدمة في الدراسة:

تعتمد دراستنا التطبيقية على بناء نموذج قياسي من أجل دراسة العلاقة بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، فقد تم الاعتماد على برنامج (9) Eviews، نظرا لما يوفره من مزايا في التعامل مع السلاسل الزمنية، وقد تم الاعتماد على برنامج (EXCEL) لتجميع البيانات في مرحلة أولى ثم تفريغها في برنامج (9) Eviews في مرحلة ثانية، كما تم استعماله للحصول على بعض الأشكال البيانية المستعملة في التحليل.

و في حين اعتمدنا على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و سنعتمد في سياق دراستنا على مجموعة من الاختبارات الإحصائية.

II.2.2 الاختبارات الإحصائية المعتمدة

- ✓ اختبار VAR Lag ordre selection criteria لتحديد فترات الابطاء لمختلف السلاسل الزمنية التي سيتم الاعتماد عليها في دراسة الاستقرارية، وتحديد فترات الابطاء لنموذج ARDL ؛
- ✓ اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey Fuller) لاختبار درجة استقرارية السلاسل الزمنية؛
- ✓ اختبار الحدود (Bound Test) للكشف على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛

II.3 نتائج الدراسة القياسية

II.3.1 التحليل الوصفي للمتغيرات

إن التحليل الوصفي لمختلف السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة تسمح لنا بإعطاء لمحة واضحة حول تطور هذه المتغيرات، و نتائج التحليل الوصفي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-03): نتائج أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

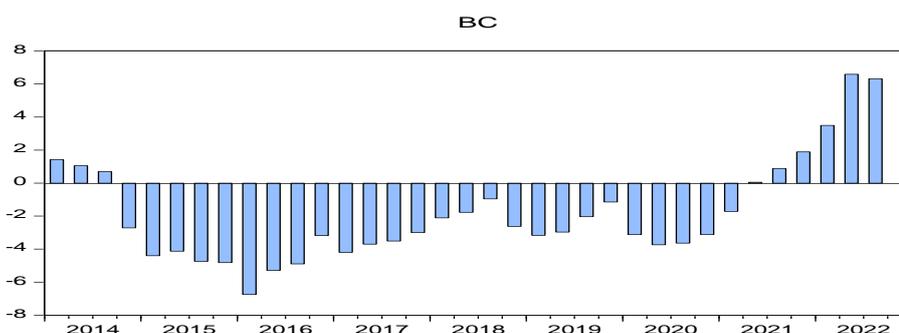
	BC	INFM	IPC	M2	OIL	PIB	TC
Mean	-1.512032	3.732258	4.422581	16.34450	67.60419	1.441645	1.152152
Median	-2.618000	2.900000	4.270000	16.50663	64.74000	2.100000	1.136800
Maximum	6.596000	9.300000	9.400000	22.17418	112.0700	7.700000	1.377000
Minimum	-5.296000	2.100000	1.510000	12.56591	26.35000	-11.40000	0.979900
Std. Dev.	3.062740	2.087644	2.224720	2.590813	21.79863	3.654194	0.082355
Skewness	1.184548	1.724335	0.616624	0.522104	0.480980	-1.636502	0.955847
Kurtosis	3.817706	4.796463	2.613101	2.475479	2.620438	6.676520	4.606156
Jarque-Bera	8.113295	19.53079	2.157847	1.763763	1.381351	31.29625	8.052649
Probability	0.017307	0.000057	0.339961	0.414003	0.501237	0.000000	0.017840
Observations	31	31	31	31	31	31	31

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات EViews9.

يوضح الجدول أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المدرجة في النموذج، مقياس النزعة المركزية، الوسط الحسابي (Mean) والوسيط (Median) ومقاييس التشتت، الانحراف المعياري (Std.Dev)، المدى والذي يمكن حسابه بطرح أدنى قيمة (Minimum) من أعلى قيمة (Maximum) بالاعتماد على نتائج تحليل الدراسات السابقة، والبيانات المتاحة تم بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين التضخم العالمي وأثره على الاقتصاد الجزائري، حيث تم الاعتماد على التضخم العالمي كمتغير تابع و الاقتصاد الجزائري كمتغير مستقل وهي:

➤ رصيد الميزان التجاري BC

الشكل رقم (2-03): تطور رصيد الميزان التجاري BC



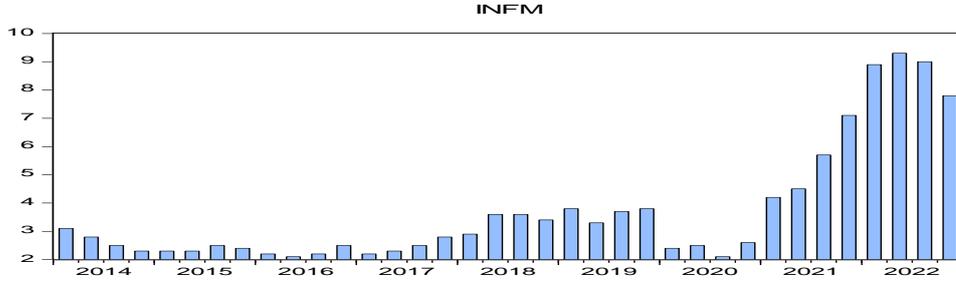
المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات EViews9.

يشكل الميزان التجاري جزءاً من الحساب الجاري ويتضمن معاملات مثل الدخل من صافي الاستثمار الدولي وكذلك المساعدات الدولية، حيث سجل متغير رصيد الميزان التجاري أدنى قيمة بـ (-5.296000) في حين قدرت أعلى قيمة بـ (6.596000)، وتتميز سلسلة BC بتشتتها وانحرافها

عن متوسطها الحسابي حيث يقدر الانحراف المعياري بـ (3.062740) وهو يفوق الوسط الحسابي الذي يقدر بـ (-1.512032) مما يدل على عدم تجانس قيم هذا المتغير.

➤ التضخم INFM

الشكل رقم (2-04): تطور التضخم INFTM



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات EViews9.

يعتبر التضخم من أهم مؤشرات السياسة النقدية و يرمز له بـ INF معبرا عنه بنسبة مئوية ونتوقع أن تكون له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث سجل متغير التضخم أدنى قيمة بـ (2.100000) في حين قدرت أعلى قيمة بـ (9.300000)، وتتميز سلسلة INF بعدم تشتتها عن متوسطها الحسابي حيث يقدر الانحراف المعياري بـ (2.087644) وهو أقل من الوسط الحسابي الذي يقدر بـ 3.732258 مما يدل على تجانس قيم هذا المتغير.

➤ مؤشر أسعار الاستهلاك IPC

مؤشر اقتصادي واجتماعي جار معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها، حيث سجل مؤشر أسعار الاستهلاك أدنى قيمة بـ (1.510000) في حين قدرت أعلى قيمة بـ (9.400000) ويتميز هذا المؤشر بتجانسه حيث سجلت أسعار الاستهلاك متوسط قيمته (4.682564) وانحراف معياري قدره (2.132985) وهو أقل بكثير من الوسط الحسابي، وهذا يدل على أن هذه السلسلة تتميز بتذبذب قيمها حول وسطها الحسابي مما يؤكد عدم تشتت هذه السلسلة وتجانسها.

➤ الكتلة النقدية M2:

ويمثل مجموع العملة خارج البنوك، الودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية ، الودائع لأجل، المدخرات، الشيكات المصرفية والسياحية ، الأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية، وتعتبر من أهم قنوات انتقال آثار السياسة النقدية، تتميز سلسلة الكتلة النقدية بتشتتها وانحرافها عن متوسطها الحسابي حيث يقدر الانحراف المعياري بـ (2780085) وهو يفوق الوسط الحسابي الذي يقدر بـ (15619722) وهذا يدل على عدم تجانس قيم هذا المتغير، وقد قدرت أدني قيمة بـ (11261438) في حين كانت أعلى قيمة (22174185).

➤ سعر النفط oil:

سجل مؤشر سعر النفط أدنى قيمة بـ (26.35000) في حين قدرت أعلى قيمة بـ (112.0700) ويتميز هذا المؤشر بتجانسه حيث سجل متوسط قيمته (67.60419) وانحراف معياري قدره (21.79863) وهو أقل بكثير من الوسط الحسابي، وهذا يدل على أن هذه السلسلة تتميز بتذبذب قيمها حول وسطها الحسابي مما يؤكد عدم تشتت هذه السلسلة وتجانسها.

➤ الناتج الداخلي الخام PIB :

ويقاس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، ويتميز الناتج الداخلي الخام بتشتته وانحرافه عن متوسطه الحسابي حيث يقدر الانحراف المعياري بـ (3.331083) وهو يفوق الوسط الحسابي الذي يقدر بـ (1.713251) وهذا يدل على عدم تجانس قيم هذا المتغير، وقد قدرت أدنى قيمة بـ (11.40000) في حين كانت أعلى قيمة (7.700000).

➤ سعر الصرف الأورو دولار TCE/\$:

سجل مؤشر أسعار الاستهلاك أدنى قيمة بـ (0.979900) في حين قدرت أعلى قيمة بـ (1.377000) ويتميز هذا المؤشر بعدم تجانسه حيث سجلت أسعار الاستهلاك متوسط قيمته (1.167028) وانحراف معياري قدره (0.093990) وهو أكبر من الوسط الحسابي، وهذا يدل على أن هذه السلسلة تتميز بتذبذب قيمها حول وسطها الحسابي مما يؤكد تشتت هذه السلسلة وتجانسها.

II.3.2 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

سنقوم فيما يلي بتقدير النماذج المستعملة و المفاضلة بينهم من أجل اختيار النموذج الأفضل باستعمال عدة اختبارات إحصائية في مرحلة ثانية.

سنقوم فيما يلي أولا بالمفاضلة بين نموذج ADF و نموذج PP:

جدول رقم (2-04): نتائج تقدير نموذج ADF و PP

القرار	PP		ADF		المتغيرات	
	الاحتمال	T stat	الاحتمال	T stat		
غير مستقرة	0.93	-9.963	0.85	-1.35	BC	رصيد الميزان التجاري
مستقرة	0.00	-5.271	0.00	-5.20	D(BC)	
غير مستقرة	0.05	-3.490	0.53	-2.08	INFM	التضخم
مستقرة	0.00	-11.542	0.00	-6.45	D(INFM)	
مستقرة	0.58	-2.002	0.39	-2.36	lpc	مؤشر أسعار الاستهلاك
مستقرة	0.31	-2.527	0.02	-3.96	D(lpc)	
غير مستقرة	0.99	0.020	0.99	0.66	M2	الكتلة النقدية
مستقرة	0.00	-4.467	0.00	-4.465	D(M2)	
مستقرة	0.59	-1.981	0.20	-2.210	Oil	النفط
مستقرة	0.00	-6.450	0.00	-6.343	D(oil)	
مستقرة	0.25	-2.668	0.12	-2.481	Pib	الناتج الوطني الخام
مستقرة	0.00	-6.067	0.00	-5.807	D(pib)	
مستقرة	0.44	-2.258	0.40	-1.732	Tc	سعر الصرف
مستقرة	0.00	-5.	0.00	-5.368	(TC)	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات EViews9.

- نلاحظ من خلال الجدول أن قيم Tst أكبر من القيم الحرجة و الاحتمال أكبر من 5% و بالتالي فان السلاسل الزمنية غير مستقرة.

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

- نلاحظ أن Tst للتفاضل الأول للسلاسل الزمنية لكل المتغيرات أصغر من القيم الحرجة و أن الاحتمال أصغر من 5% و بالتالي فإن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$.
- بما أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$ سنقوم بتقدير النماذج ب $ARDL$ كما أنه ملائم في حالة البيانات الصغيرة.

II.3.3. تقدير النموذج الأول "أثر التضخم على الناتج الداخلي الخام

➤ تحديد النموذج الأمثل و درجة الإبطاء (التأخير)

من أجل تحديد فترة الإبطاء للنموذج نستعين ببرنامج $Eviews9$ ، حيث يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى عند أقل قيمة لمعايير الدراسة. و سنقوم باختبار النموذج الأول كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-05): نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 3, 3, 3)$

Dependent Variable: PIB
 Method: ARDL
 Date: 05/15/23 Time: 12:20
 Sample (adjusted): 2014Q4 2022Q3
 Included observations: 21 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): INFM OIL BC M2
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 512
 Selected Model: $ARDL(2, 3, 3, 3)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	1.735629	0.293691	5.909716	0.0275
PIB(-2)	-1.511687	0.233839	-6.464655	0.0231
INFM	1.494168	0.803010	1.860709	0.2039
INFM(-1)	7.377063	1.234380	5.976329	0.0269
INFM(-2)	-7.917040	1.138967	-6.951068	0.0201
INFM(-3)	5.141910	1.564827	3.285929	0.0815
OIL	-0.510983	0.087034	-5.871102	0.0278
OIL(-1)	-0.187366	0.052336	-3.580034	0.0699
OIL(-2)	0.267533	0.071591	3.736940	0.0647
OIL(-3)	0.087989	0.084490	1.041414	0.4070
BC	2.980388	1.014127	2.938871	0.0989
BC(-1)	-2.307199	0.709140	-3.253515	0.0829
BC(-2)	-1.972098	1.178676	-1.673146	0.2363
BC(-3)	-0.970116	0.657189	-1.476161	0.2779
M2	4.177977	1.324683	3.153944	0.0875
M2(-1)	-4.347944	1.762259	-2.467256	0.1324
M2(-2)	13.77708	2.564208	5.372840	0.0329
M2(-3)	-16.78168	2.431614	-6.901458	0.0204
C	40.99217	18.80960	2.179322	0.1611

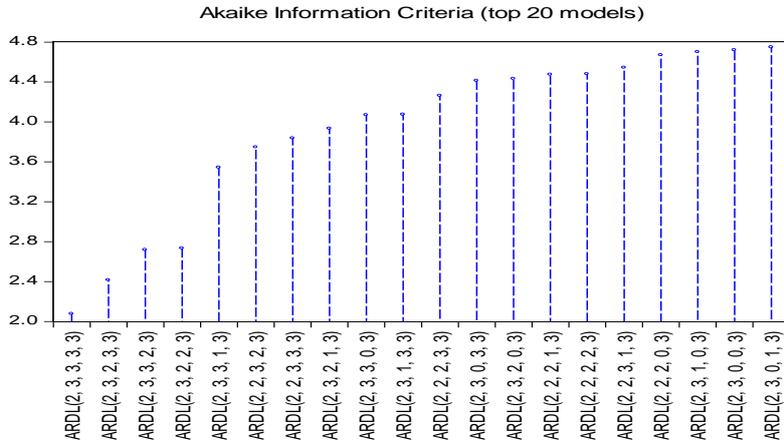
الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

R-squared	0.995171	Mean dependent var	0.712429
Adjusted R-squared	0.951709	S.D. dependent var	4.076402
S.E. of regression	0.895796	Akaike info criterion	2.075940
Sum squared resid	1.604900	Schwarz criterion	3.020984
Log likelihood	-2.797369	Hannan-Quinn criter.	2.281039
F-statistic	22.89766	Durbin-Watson stat	3.082080
Prob(F-statistic)	0.042632		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات EViews9.

شكل رقم (2-05): نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 3, 3, 3, 3)$



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات EViews9.

بين اختبار Akaike أن النموذج الأمثل هو $ARDL(2, 3, 3, 3, 3)$ يتبين لنا أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث أن 99.51% من التغيرات في المتغير التابع (يتم تفسيرها من طرف المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، كما يتبين لنا من خلال إحصائية فيشر أن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 1% كما بين ذلك احتمال إحصائية فيشر الذي يساوي 0.042 وهو أقل من 0.01.

ويتبين أيضا من خلال احتمالية إحصائية t أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند 5% عود القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج إلى أنه و بالإضافة إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم إدراج تأخيرات مختلفة للمتغيرات (تأخير دواح للمتغير التابع والكتلة النقدية، و 3 تأخيرات لباقي المتغيرات) قد أسهم في رفع القدرة التفسيرية للنموذج حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة في الفترة t يسهم في تفسير التغيرات التي ستحدث في المتغير التابع لثلاث سنوات التالية بعد التغير.

➤ اختبار الحدود (Bound Test):

من أجل الكشف على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اعتمدنا على اختبار الحدود، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-06): نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية

ARDL Bounds Test
Date: 05/15/23 Time: 12:21
Sample: 2014Q4 2022Q3
Included observations: 21
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	14.21905	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة F المحسوبة تساوي 14.21905 وهي أكبر من كل القيم الحرجة للحدود العليا، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

❖ نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (2-7) : نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	1.511687	0.233839	6.464655	0.0231
D(INFM)	1.494168	0.803010	1.860709	0.2039
D(INFM(-1))	7.917040	1.138967	6.951068	0.0201
D(INFM(-2))	-5.141910	1.564827	-3.285929	0.0815
D(OIL)	-0.510983	0.087034	-5.871102	0.0278
D(OIL(-1))	-0.267533	0.071591	-3.736940	0.0647
D(OIL(-2))	-0.087989	0.084490	-1.041414	0.4070
D(BC)	2.980388	1.014127	2.938871	0.0989
D(BC(-1))	1.972098	1.178676	1.673146	0.2363
D(BC(-2))	0.970116	0.657189	1.476161	0.2779

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

D(M2)	4.177977	1.324683	3.153944	0.0875
D(M2(-1))	-13.777081	2.564208	-5.372840	0.0329
D(M2(-2))	16.781682	2.431614	6.901458	0.0204
CointEq(-1)	-0.776057	0.213977	-3.626826	0.0683

$$\text{Cointeq} = \text{PIB} - (7.8552 * \text{INFM} - 0.4418 * \text{OIL} - 2.9238 * \text{BC} - 4.0906 * \text{M2} + 52.8211)$$

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq كان سالبا كما كان متوقع وذو معنوية عند %1 حيث سجل قيمة (-0.776057).

- تبين نتائج التقدير في المدى القصير عدم وجود معنوية إحصائية لكل المتغيرات المدروسة باستثناء سعر النفط الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

❖ تقدير المعلمات في المدى الطويل:

الجدول رقم (2-8): نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	7.855222	3.639164	2.158524	0.1635
OIL	-0.441755	0.252280	-1.751052	0.2220
BC	-2.923786	0.833894	-3.506183	0.0726
M2	-4.090637	1.857241	-2.202534	0.1585
C	52.821074	31.944459	1.653529	0.2400

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول يتضح :

- نلاحظ أن متغير التضخم العالميلا يؤثر على الناتج الداخلي الخام في المدى الطويل لعدم وجود معنوية إحصائية عند مستوى معنوية %5.

- لا يؤثر متغير التضخم إيجابا على كل من الميزان التجاري و الكتلة النقدية لعدم وجود معنوية إحصائية عند مستوى معنوية %5.

❖ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

من أجل التأكد من جودة النموذج و اعتماد النتائج المتوصل اليها بشكل نهائي سنقوم باجراء مجموعة من الاختبارات كما يلي:

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، سنعتمد على اختبار-

Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-09): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic	2.708220
Prob. F(6,21)	0.0416
Obs*R-squared	14.39563
Prob. Chi-Square(6)	0.0255

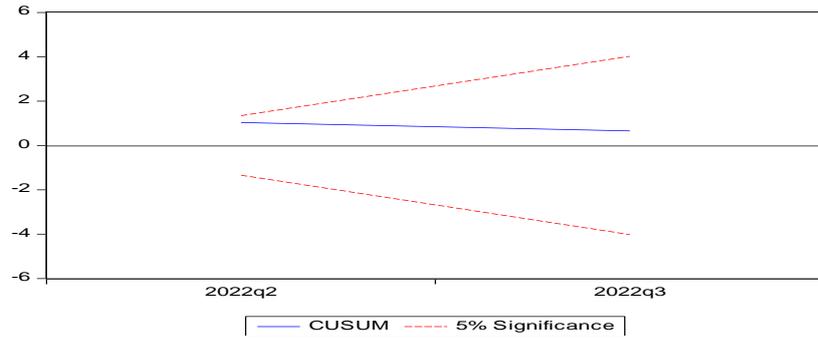
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

بما أن احتمالية احصائية $F(6.2)=0.0416$ لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test تفوق 5% فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

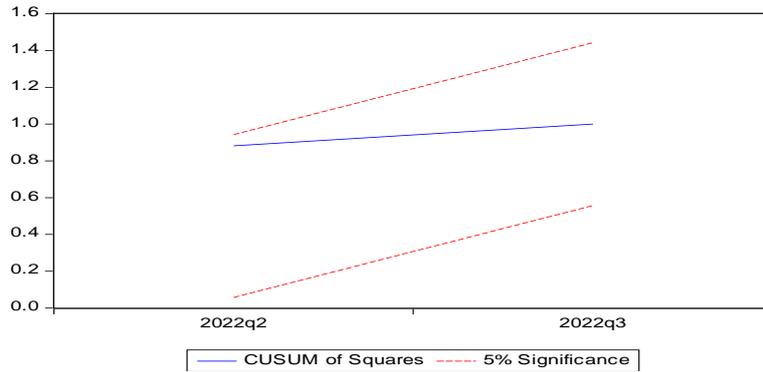
❖ اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية وبيان مدى استقرارية وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (OFSQUARES CUSUM) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة طوال فترة الدراسة.

شكل رقم (2-06): اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

يتبين من خلال الشكلين أن مجموع البواقي ومجموع مربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% لكل من اختبار CUSUM و CUSUM SQUARES OF على التوالي، وبالتالي فإن النموذج مستقر هيكليا.

II.4.3 تقدير النموذج الثاني: " أثر التضخم على رصيد الميزان التجاري

➤ تحديد النموذج الأمثل و درجة الإبطاء (التأخير)

من أجل تحديد فترة الإبطاء للنموذج نستعين ببرنامج Eviews9، حيث يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى عند أقل قيمة لمعايير الدراسة. و سنقوم باختبار النموذج الثاني كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 0, 0, 0)$

Dependent Variable: BC

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

Method: ARDL
 Date: 05/15/23 Time: 12:49
 Sample (adjusted): 2014Q3 2022Q3
 Included observations: 33 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (0 lag, automatic): INFM TC OIL
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 2
 Selected Model: ARDL(2, 0, 0)

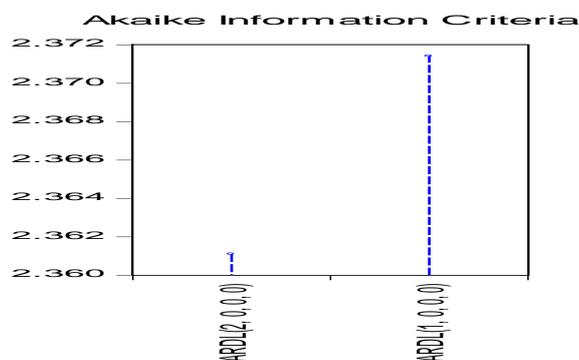
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BC(-1)	0.593906	0.135313	4.389119	0.0002
BC(-2)	-0.169761	0.120509	-1.408701	0.1703
INFM	0.587664	0.152984	3.841331	0.0007
TC	0.964207	2.811417	0.342961	0.7343
OIL	0.040609	0.012391	3.277201	0.0029
C	-6.919170	3.222946	-2.146846	0.0409

R-squared	0.952764	Mean dependent var	-2.046515
Adjusted R-squared	0.944016	S.D. dependent var	3.069394
S.E. of regression	0.726245	Akaike info criterion	2.361106
Sum squared resid	14.24064	Schwarz criterion	2.633198
Log likelihood	-32.95825	Hannan-Quinn criter.	2.452657
F-statistic	108.9193	Durbin-Watson stat	2.153865
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

شكل رقم (2-07): نتائج تقدير نموذج ARDL(2, 0, 0, 0)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL يتبين لنا أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث أن 95.27% من التغيرات في المتغير التابع يتم تفسيرها من طرف المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، كما يتبين لنا من خلال إحصائية فيشر أن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 1% كما بين ذلك احتمال إحصائية فيشر الذي يساوي 0.00 وهو أقل من 0.01.

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

ويتبين أيضا من خلال احتمالية إحصائية t أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند 5% عود القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج إلى أنه و بالإضافة إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم إدراج تأخيرات مختلفة للمتغيرات (تأخير دواح للمتغير التابع والكتلة النقدية، و 3 تأخيرات لباقي المتغيرات) قد أسهم في رفع القدرة التفسيرية للنموذج حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة في الفترة t يسهم في تفسير التغيرات التي ستحدث في المتغير التابع لثلاث سنوات التالية بعد التغير.

➤ اختبار الحدود (Test Bound):

من أجل الكشف على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اعتمدنا على اختبار الحدود، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-11): نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية

ARDL Bounds Test		
Date: 05/15/23 Time: 12:50		
Sample: 2014Q3 2022Q3		
Included observations: 33		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.228963	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي 9.228963 وهي أكبر من القيم الحرجة للحدود العليا، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

❖ نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم (2-12): نتائج اختبار تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

Dependent Variable: BC
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0)
Date: 05/15/23 Time: 12:51
Sample: 2014Q1 2022Q4
Included observations: 33

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	0.169761	0.120509	1.408701	0.1703
D(INFM)	0.587664	0.152984	3.841331	0.0007
D(TC)	0.964207	2.811417	0.342961	0.7343
D(OIL)	0.040609	0.012391	3.277201	0.0029
CointEq(-1)	-0.575854	0.083562	-6.891307	0.0000

Cointeq = BC - (1.0205*INFM + 1.6744*TC + 0.0705*OIL -12.0155)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq كان سالب كما كان متوقع وذو معنوية عند 1% حيث سجل قيمة (-0.575854).

❖ تقدير المعلمات في المدى الطويل:

الجدول رقم (2-13): نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: BC				
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0)				
Date: 05/15/23 Time: 12:51				
Sample: 2014Q1 2022Q4				
Included observations: 33				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFM	1.020508	0.231572	4.406871	0.0001
TC	1.674394	4.863438	0.344282	0.7333
OIL	0.070520	0.022608	3.119220	0.0043
C	-12.015486	5.384833	-2.231357	0.0342

المصدر:

من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول يتضح:

❖ يؤثر متغير التضخم العالمي طرديا على الميزان التجاري وهو معنوي احصائيا.

❖ نلاحظ أن أسعار النفط لها اثر إيجابي على الميزان التجاري في المدى الطويل وهو ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

❖ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، سنعتمد على اختبار - Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test، نتائج الاختبار موضحة في

الجدول التالي:

الجدول رقم (2-14): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic	2.708220
Prob. F(6,21)	0.0416
Obs*R-squared	14.39563
Prob. Chi-Square(6)	0.0255

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

بما أن احتمالية احصائية F (Prob.F(6.21)=0.0416) لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test تفوق 5% فلانه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في

النموذج المقدر.

❖ اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية وبيان مدى استقرارية وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي

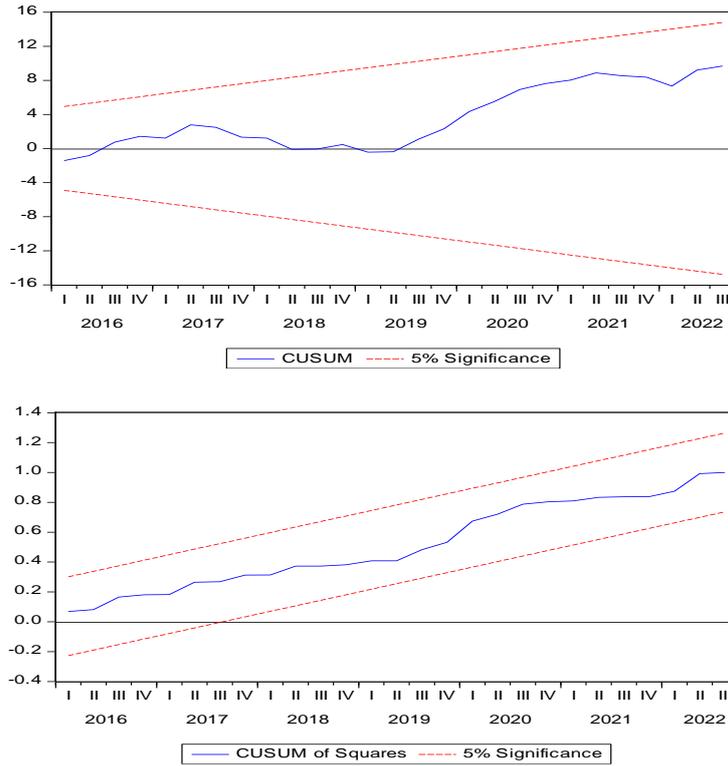
(CUSUM) واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (OFSQUARES CUSUM)

حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء

الموزع (ARDL) إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن

المعلمات مستقرة طوال فترة الدراسة.

شكل رقم (2-08): اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

يتبين من خلال الشكل أن مجموع البواقي ومجموع مربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % لكل من اختبار CUSUM و CUSUM SQUARES على التوالي، وبالتالي فإن النموذج مستقر هيكليا.

5.3.II تقدير النموذج الثالث: أثر التضخم العالمي على التضخم في الجزائر

➤ تحديد النموذج الأمثل و درجة الإبطاء (التأخير)

من أجل تحديد فترة الإبطاء للنموذج نستعين ببرنامج Eviews9، حيث يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى عند أقل قيمة لمعايير الدراسة.

و سنقوم باختبار النموذج الثالث كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15): نتائج تقدير نموذج $ARDL(2, 1, 4, 1, 2)$

Dependent Variable: IPC
Method: ARDL

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

Date: 05/15/23 Time: 13:00

Sample (adjusted): 2015Q1 2022Q3

Dynamic regressors (4 lags, automatic): M2 INFM TC OIL

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 2500

Selected Model: ARDL(2, 1, 4, 1, 2)

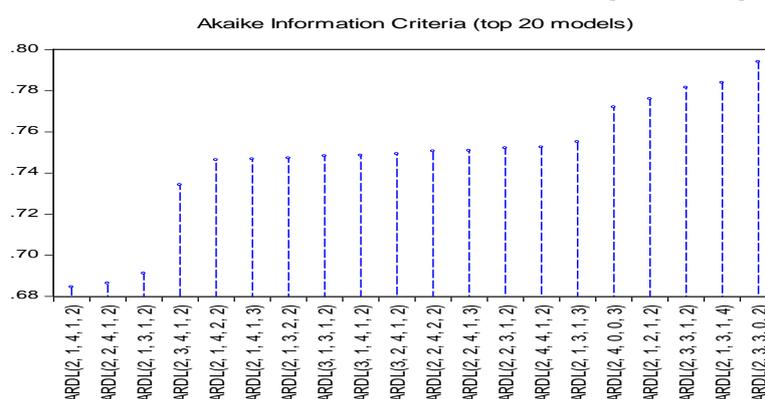
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IPC(-1)	1.424343	0.117595	12.11226	0.0000
IPC(-2)	-0.667806	0.103820	-6.432338	0.0000
M2	0.710524	0.256868	2.766107	0.0138
M2(-1)	-0.848044	0.270919	-3.130243	0.0065
INFM	0.098864	0.181983	0.543257	0.5944
INFM(-1)	-0.176368	0.217904	-0.809386	0.4302
INFM(-2)	0.515981	0.219072	2.355303	0.0316
INFM(-3)	-0.204887	0.179519	-1.141307	0.2705
INFM(-4)	-0.177250	0.163228	-1.085900	0.2936
TC	-7.566157	2.163926	-3.496495	0.0030
TC(-1)	3.815537	1.983798	1.923350	0.0724
OIL	0.021015	0.007514	2.796772	0.0129
OIL(-1)	-0.010916	0.007876	-1.386041	0.1847
OIL(-2)	-0.020840	0.006364	-3.274428	0.0048
C	7.763495	2.686473	2.889847	0.0107

R-squared	0.988983	Mean dependent var	4.882903
Adjusted R-squared	0.979344	S.D. dependent var	2.034049
S.E. of regression	0.292338	Akaike info criterion	0.684531
Sum squared resid	1.367384	Schwarz criterion	1.378396
Log likelihood	4.389766	Hannan-Quinn criter.	0.910714
F-statistic	102.5970	Durbin-Watson stat	2.452925
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

شكل رقم (2-09): نتائج تقدير نموذج ARDL(2, 1, 4, 1, 2)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL يتبين لنا أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث أن 98.89% من التغيرات في المتغير التابع يتم تفسيرها من طرف المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، كما يتبين

لن امن خلال إحصائية فيشر أن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 1% كما بين ذلك احتمال إحصائية فيشر الذي يساوي 0.00 وهو أقل من 0.01.

ويتبين أيضا من خلال احتمالية إحصائية أن جميع المتغيرات ذات معنوية إحصائية عند 5% عود القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج إلى أنه و بالإضافة إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم إدراج تأخيرات مختلفة للمتغيرات (تأخير دواح للمتغير التابع والكتلة النقدية، و 3 تأخيرات لباقي المتغيرات) قد أسهم في رفع القدرة التفسيرية للنموذج حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة في الفترة يسهم في تفسير التغيرات التي ستحدث في المتغير التابع لثلاث سنوات التالية بعد التغير.

➤ اختبار الحدود (Test Bound):

من أجل الكشف على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اعتمدنا على اختبار الحدود، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-16): نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية

ARDL Bounds Test		
Date: 05/15/23 Time: 13:00		
Sample: 2015Q1 2022Q3		
Included observations: 31		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.954748	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي 4.954748 وهي أكبر من كل القيم الحرجة للحدود العليا، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

❖ نموذج تصحيح الخطأ:

جدول رقم (2-17): نتائج اختبار تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: IPC
Selected Model: ARDL(2, 1, 4, 1, 2)
Date: 05/15/23 Time: 13:01
Sample: 2014Q1 2022Q4
Included observations: 31

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPC(-1))	0.667806	0.103820	6.432338	0.0000
D(M2)	0.710524	0.256868	2.766107	0.0138
D(INFM)	0.098864	0.181983	0.543257	0.5944
D(INFM(-1))	-0.515981	0.219072	-2.355303	0.0316
D(INFM(-2))	0.204887	0.179519	1.141307	0.2705
D(INFM(-3))	0.177250	0.163228	1.085900	0.2936
D(TC)	-7.566157	2.163926	-3.496495	0.0030
D(OIL)	0.021015	0.007514	2.796772	0.0129
D(OIL(-1))	0.020840	0.006364	3.274428	0.0048
CointEq(-1)	-0.243463	0.063323	-3.844794	0.0014

Cointeq = IPC - (-0.5648*M2 + 0.2314*INFM -15.4053*TC -0.0441*OIL + 31.8877)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq كان سالب كما كان متوقع وذو معنوية عند % 1 حيث سجل قيمة (-0.243463).

❖ تقدير المعلمات في المدى الطويل:

الجدول رقم (2-18): نتائج تقدير المعلمات في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.564849	0.355076	-1.590784	0.1312
INFM	0.231410	0.853681	0.271073	0.7898

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

TC	-15.405271	11.327451	-1.359994	0.1927
OIL	-0.044119	0.040607	-1.086479	0.2934
C	31.887731	10.784234	2.956884	0.0093

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

من خلال الجدول يتضح :

- فيما يخص التضخم العالمي فقد تبين من خلال النتائج أنه ليس له اثر على التضخم في الأجل الطويل لأنه غير معنوي عند 5 % ؛
- نلاحظ أن متغير التضخم يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل وهو ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

❖ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

من أجل التأكد من جودة النموذج و اعتماد النتائج المتوصل اليها بشكل نهائي سنقوم باجراء مجموعة من الاختبارات كما يلي:

✓ الارتباط الذاتي للأخطاء

للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، سنعمد على اختبار - Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-19): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic	4.483395
Prob. F(2,14)	0.0313
Obs*R-squared	12.10315
Prob. Chi-Square(2)	0.0024

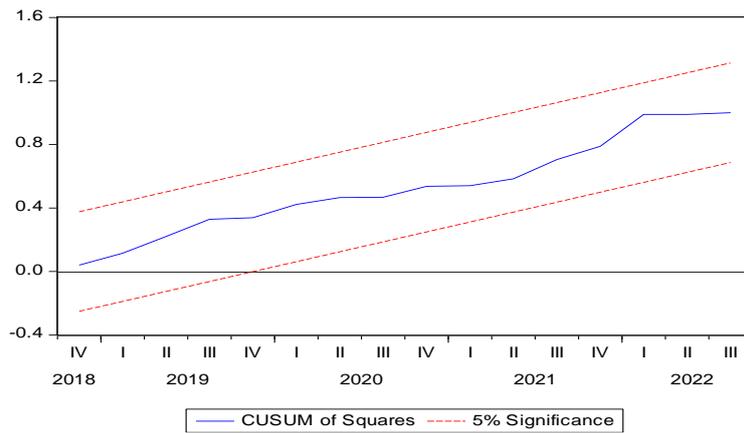
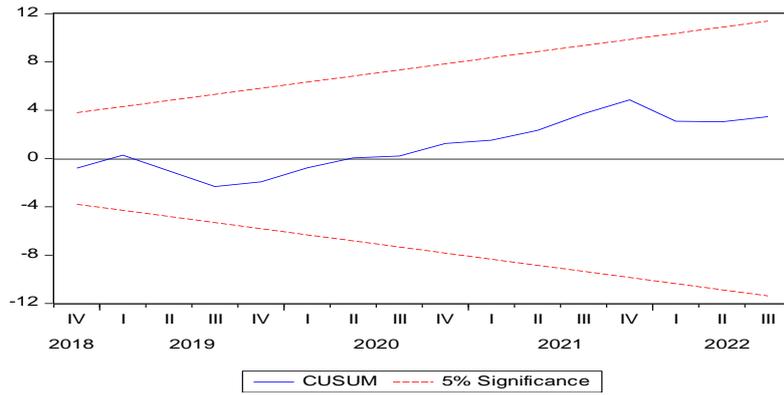
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

بما أن احتمالية احصائية F (Prob.F(2.14)=0.0313) لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test تفوق 5% فلانه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر.

✓ اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية وبيان مدى استقرارية وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM) واختبار مربع المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM OF SQUARES) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة طوال فترة الدراسة.

شكل رقم (2-10): اختبار نتائج CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews9.

الدراسة التحليلية والقياسية لتطور التضخم في الجزائر

يتبين من خلال الشكل أن مجموع البواقي ومجموع مربعات البواقي تقع داخل الحدود المرجحة عند مستوى معنوية 5% لكل من اختبار CUSUM و OF CUSM و SQUARES على التوالي، وبالتالي فإن النموذج مستقر هيكليا.

خلاصة:

و خلاصة القول ان تطور التضخم العالمي يؤثر على الدول التي تعاني من درجة انفتاح اقتصادي كبير على رأسهم الجزائر.

و عرف الاقتصاد الجزائري، خلال فترة الدراسة تطورات و اختلافات في معدل التضخم و ذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها: التغييرات في السياسة الاقتصادية والمصرفية المتبعة، الأوضاع السياسية لهذه الدول، غياب التكامل الإقتصادي، ضعف الإنتاجية سوء استغلال الموارد الإقتصادية، كل هذه العوامل ساهمت في التأثير على الأداء الإقتصادي للجزائر بصفة عامة و في تفاقم ظاهرة التضخم بصفة خاصة.

الخاتمة العامة

واجه العالم تحديات اقتصادية حمة بفعل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وتكاثفت هذه التحديات لارساء أوضاع مالية ونقدية وانسانية شديدة الحساسية، يزيد من تعقدها استياء المواطن من الاجراءات الاقتصادية التقشفية المتخذة بالفعل من قبل حكومته، حيث أن استمرار هذه الحرب ينذر بحدوث ضغوط مالية ونقدية واقتصادية كبيرة على اقتصاديات العالم و على رأسها الجزائر .

وعرف الاقتصاد الجزائري، خلال فترة الدراسة (2013-2021) تطورات و اختلافات في معدل التضخم و ذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها: التغيرات في السياسة الإقتصادية والمصرفية المتبعة، الأوضاع السياسية لهذه الدول، غياب التكامل الإقتصادي، ضعف الإنتاجية سوء استغلال الموارد الإقتصادية، كل هذه العوامل ساهمت في التأثير على الأداء الإقتصادي لدول العالم بصفة عامة و في تفاقم ظاهرة التضخم بصفة خاصة، وتم التوصل الى وجود أثر سلبي للتضخم العالمي على الاقتصاد الجزائري ومن خلال دراستنا لموضوع اشكالية التضخم العالمي وأثره على الاقتصاد الجزائري توصلنا الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

من خلال هذه الدراسة يمكن تسجيل النتائج التالية:

- إن التضخم في الجزائر ليس تضخما نقديا فحسب، وإنما هو تضخم راجع لأسباب هيكلية كضعف الجهاز الإنتاجي، وخارجية نتيجة للتبعية الشديدة للاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي ما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وبالتالي نكون أمام مشكلة التضخم المستورد. إن خاصية الاقتصاد الجزائري المعتمد بالأساس على موارد ميزانية الدولة كمصدر تمويل، يجعل من السياسة المالية القناة المثلى التي تلجأ إليها الدولة في ضبط معدل التضخم وهذا مقارنة بأدوات السياسة النقدية.
- يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة طردية مع معدل التضخم في المدى الطويل وهو يناقض النظرية الاقتصادية، أما في المدى القصير فترتبطها علاقة عكسية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وبالنسبة إلى سعر إعادة الخصم، فترتبطه علاقة طردية مع معدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير وهو ما

الخاتمة العامة

يناقض النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بعدم اعتماد السلطات النقدية على هذه الأداة واستبدالها بسياسة الاحتياطي القانوني ؛

- يتمثل أهم علاج لمشكلة التضخم في اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية التقشفية، والتي تهدف في مجموعها إلى خفض حجم السيولة في النشاط الاقتصادي والتأثير في حجم الطلب الكلي

❖ الاجابة على الفرضيات:

➤ **الفرضية الأولى:** "لا يوجد أثر للتضخم العالمي على الناتج الداخلي الخام".

و هي فرضية خاطئة حيث:

يأثر ارتفاع معدل التضخم وتشديد الأوضاع المالية، على الناتج الداخلي الخام في الجزائر كونها بلد مصدر للنفط، حيث عرفت الجزائر تباطؤاً كبيراً في نمو الناتج الداخلي الخام، بل إنَّ التضخم وصل إلى معدلات ثنائية في الجزائر عرفت زيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة.

➤ **الفرضية الثانية:** "يوجد أثر للتضخم العالمي على رصيد الميزان التجاري للجزائر"

معاستمرار ارتفاع الأسعار المحلية ازداد الميل الحدي للاستيراد مع عدم تغطية الإنتاج الوطني للطلب المتزايد، مما دفع ميزان المدفوعات نحو العجز، وتوجيه الاقتصاد الوطني الى السلع الأجنبية الأقل سعرا من السوق المحلية، وفي المقابل فإن تضخم أسعار تكاليف سلع التصدير أضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، كل هذا خلق عدم توازن بين السوق المحلية والخارجية، أدى الى تراجع إيرادات الدولة من العملات الصعبة، خاصة في ظل تراجع أسعار البترول منذ بداية 2014 ، وهو ما يزيد من الفجوة في ظل تراجع الصادرات، وأدى الى نقص الموارد النقدية التي تدعم القطاعات الإنتاجية؛ و منه الفرضية الثانية صحيحة.

➤ **الفرضية الثالثة:** "لا يوجد أثر للتضخم العالمي على الاقتصاد الجزائري"

و هي فرضية خاطئة ويمكن ايجاز أهم هذه الاثار في ما يلي:

- تشوه المناخ الاستثماري حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يخلق حالة عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأس مالية، ويأثر بشكل مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي على حركة رأس المال وكذلك على تكاليف الإنتاج، وعلى ربحية السوق، وغيرها من العناصر التي شوهت المناخ الاستثماري في الجزائر،

الخاتمة العامة

- انخفاض القدرة الشرائية وإعادة توزيع الدخل الحقيقية من بين أكثر الآثار ضررا بالأفراد و المجتمع الجزائري انخفاض الأجور الحقيقية للفئة الغالبة من المواطنين،

و من أهم التوصيات التي يمكن تقديمها في الموضوع هي:

تفعيل الدراسات التنبؤية والاستشرافية والاستفادة من الأساليب الكمية في النمذجة من أجل مراقبة تطور الأسعار في الجزائر، وفتح قناة بين أصحاب القرار في السياسة النقدية في الجزائر والباحثين الأكاديميين في القياس الاقتصادي، هذا يعزز فعالية خيار استراتيجية استهداف التضخم؛ ويضمن الاستفادة من الأبحاث الأكاديمية في هذا المجال.

ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري، بإيجاد تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع ومحاولة قدر الإمكان إدماج والقضاء على مظاهر الفساد الإداري، الرشوة، والمحسوبية.

الاستفادة من أساليب التنبؤ بمعدلات التضخم يساعد في اتخاذ سياسات رشيدة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، و العمل على تقليل أثر عرض النقود على التضخم بإيجاد وسائل وأدوات لامتناس أثر هذه الزيادة على التضخم في المدى القصير والطويل لاستمرار النمو واستدامة الاستقرار الاقتصادي؛

المصادر و المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

✓ الكتب:

1. اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريفلت، "مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
2. بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر.
3. تيجاني بالريقي، "دراسة التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2006.
4. جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، "النقود و البنوك"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و الطباعة، عمان، 2002.
5. الروبي نبيل، "نظرية التضخم"، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1984.
6. زكي رمزي، "الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة"، في سلسلة عالم المعرفة رقم 226/الكويت.
7. السعيد فرحات جمعة، "الاداء المالي للمنظمات الاعمال-التحديات الراهنة"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
8. شهاب مجدي محمود، "اقتصاديات النقود و المال النظرية و المؤسسات النقدية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
9. شوتر منهل، العمار رضوان، "النقود و البنوك"، مؤسسة الاء للطباعة والنشر، عمان، 1996.
10. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، "النقود و البنوك و العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
11. ضياء مجيد الموسي، "الاقتصاد النقدي، قواعد-نظم نظريات-سياسات-مؤسسات نقدية"، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة نشر.
12. عبد المنعم السيد علي نزار سعد الدين العيسي، "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

13. عبد الناصر العبادي، عبد الحلیم كراجة، محمد باشا، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
14. غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة الشباب الجامعي، الاسكندرية، 2000.
15. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
16. مروان عطوان، "مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية"، دار البحث للطباعة والنشر، نشر ابيليوس، الجزائر، 1989.
17. ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف"، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، بدون سنة نشر.
18. هاشم فؤاد، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
19. الوزني خالد، الرفاعي أحمد، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة السادسة، دار وائل النشر، عمان، 2003.

✓ المذكرات و المقالات:

1. بولعراس صلاح الدين، "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية و المواكبة البعدية"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا سبتمبر 2020.
2. رجاء عزيز بندر، "استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية"، مذكرة ماستر، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2006
- سعدون حسين فرحان، "امكانيات النمو في ظل استهداف التضخم في دول شرق اسيا "اندونيسيا نموذجاً"
- . *Enterprenuership Journal For Finance and Bussiness*, 2(4), 174–181.
- https://doi.org/10.56967/ejfb202149, 2021

3. سعيد هتمات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006.
4. شباب زينب، طالبي الميسوم، "تأثير فيروس (كوفيد 19) على التضخم في الجزائر، المجلد 16، العدد 03، 2022.
5. صالح تومي، "النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002.
6. العيفة الويزة، "أثر المتغيرات النقدية على معدل التضخم في اطار استهداف التضخم دراسة الجزائر للفترة 2017-2020"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 32 العدد: 23، 2020.
7. محمد بن عدة، "واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001/2014"، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 03، عدد 01، 2017.
8. محمد سعيد النابلسي، "مقال حول التضخم"،

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=930&m

9. مصطفى حامد رضوان، عصام أحمد البدري، "دور التضخم بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2021)"، المجلد الرابع عشر، العدد الأول يناير 2023.

➤ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Benachenhou Mourad, "**Inflation, devaluation**", marginalisation, Dar Echarifa, Alger, 1993.
2. Hughes, John, liu, Jing&Zhang, Mingshan(2003,January) "**Inflation, Foreign Exchange, and Parsimonious Equity Valuation**", University of California- los Angeles.p1-33 Retrieved20/12/2005from, www.anderson.ucla.edu/documents/areas/fac/accounting/inflation.pdf

➤ المواقع الالكترونية:

1. بنك الجزائر.
2. البنك الدولي

1. <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/wdt-altdkhm-alalmy>

2. <https://www.aljazeera.net/>
3. <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation>
4. <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-d-inflation>